دور التطور المالي للحد من ظاهرة الفقر في مصر خلال الفترة (1990-2020): دراسة تحليلية قياسية[1]

د. محمد عبد العليم صابر

مدرس بالمعهد العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات

أبوقير – الاسكندرية

جمهورية مصر العربية

Msaber17@hotmail.com

ملخص البحث

هدفت الدراسة لبحث العلاقة بين تطور القطاع المالي وظاهرة الحد من الفقر في مصر باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (1990-2020)، وذلك باستخدام نموذج (ARDL–Bounds Test) كمدخل للتكامل المشترك للتحقق من اتجاه العلاقة السببية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لاختبار أليات العلاقة في الأجل القصير، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين مؤشرات التطور المالي ومؤشر الفقر، كما تميزت معلمة معامل تصحيح الخطأ لكل من المؤشر العام للتطور المالي ومؤشري تطور المؤسسات والأسواق المالية بدلالتها الاحصائية وقيمتها السالبة. وأظهرت نتائج الدراسة أن التطور المالي لم يكن له دور إيجابي في الحد من ظاهرة الفقر خلال الفترة من (1990-2020)، حيث فشلت المؤسسات المالية في توفير التمويل اللازم للفقراء من أجل زيادة أصولهم الإنتاجية، وتحسين دخولهم والحماية من الأزمات الاقتصادية، وذلك بسبب الصعوبات الكبيرة التي تعيق إمكانية وصول الفقراء إلى الخدمات المالية، أظهرت الدراسة أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي لم يصاحبها انخفاض في مؤشر الفقر في مصر وذلك بسبب أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي لم يصاحبها توزيع عادل للدخل القومي، وبينت الدراسة كذلك التأثير السلبي لزيادة معدلات التضخم خلال سنوات الدراسة علي مؤشر الفقر.

الكلمات الدالة

التطور المالي - الفقر- المؤسسات المالية - الأسواق المالية - نموذج (AEDL) - نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

[1] تم تقديم البحث في 2022/6/28، وتم قبوله للنشر في 2022/8/8.

(1) المقدمة

لقد أولت الأدبيات الاقتصادية اهتماما كبيرا بظاهرة الفقر وكيفية الحد منه، فقضية الفقر كانت ومازالت من القضايا المهمة التي يهتم بها الاقتصاديين والسياسية ومتخذي القرار في أي مجتمع، وهي من أهم المشكلات التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد السواء وإن كانت أثاره أكثر حده على اقتصاديات الدول المتوسطة ومنخفضة الدخل ومنها مصر. وشكل ذلك دافع للبنك الدولي لتبني استراتيجية الهدف منها خفض معدلات الفقر العالمي بين سكان العالم من 11% إلى 7% وذلك نهاية 2030 (البنك الدولي، 2015)، حيث خصص البنك الدولي ما يزيد عن 500 مليون دولار لتمويل مشروعات للدول النامية تساعدها على الحد من الفقر (Bashir, 2018).

وجاءت وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة لتؤكد على أن خفض معدلات الفقر لابد أن يكون على قمة الأولويات في برامج عديد من الدول وخاصة الدول النامية. وللتخفيف من حدة الفقر لابد من تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للدخل القومي، وإن التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي لا يقل أهمية عن الرغبة والعمل لتحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة (Dobronogav & Iqbal, 2007).

وتبنت معظم الدول النامية ومنها مصر برامج للإصلاح الاقتصادي التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، وذلك في ظل عدم قدرة النظرية الاقتصادية التقليدية علي تحقيق التوازن بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، لكنها أدت إلى تدهور كبير علي الصعيد الاجتماعي، حيث أدت إلى انكماش الطلب الكلي وتفاقمت أوضاع فئات عديدة في المجتمع نتيجة اجراءات التحرير الاقتصادي المتمثلة في الخصخصة ورفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات الضرورية، وتحرير أسعار السلع والخدمات، وتعويم سعر صرف الجنية المصري، وإلغاء التوظف في المؤسسات العامة، ورغم الجدل الذي أثارته تلك السياسات والبرامج إلا أن تدهور مستوى المعيشة بدا واضحا وكان من أبرزها الارتفاع المستمر في معدلات الفقر حيث بلغت 16.7%، 21.6%، 25.2%، 27.8%، 32.5% من السكان عن الأعوام 2000، 2009، 2011، 2016، 2018. على الترتيب (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء،2019). وهو ما يؤكد على تفاقم المشكلة وانتشار الفقر على كافة المستويات في مصر. وقد هدفت الحكومات المتعاقبة منذ بداية التسعينات وحتي الأن إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، باعتبار أن تلك المعدلات المرتفعة ستؤدي بشكل تلقائي إلى رفع مستوى المعيشة وبالتالي تخفيض معدلات الفقر، إلا أن ذلك لم يحدث. ويرجع ذلك إلى أن السياسات الحكومية ركزت بشكل مباشر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة من دون الاهتمام بالآثار التوزيعية لذلك النمو على الفقراء، ومن دون اعتبار أن تخفيف الفقر هدفا استراتيجيا لهذه السياسات، وبذلك يمكن اعتبار تلك السياسات قد ساهمت بشكل واضح في تردي أحوال الفقراء في مصر.

وقد تزايدت الدراسات حول الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المالي في العملية التنموية وحجم تأثيره على الحد من الفقر، وقد تباينت نظرة الاقتصاديين حول هذه العلاقة، إذ يري البعض أن هناك علاقة قوية بين التطور المالي والحد من ظاهرة الفقر، حيث يلعب النظام المالي الكفء دورا كبيرا في تقوية القطاع الحقيقي من خلال توفير التمويل المناسب لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وتعبئة المدخرات والعمل على التخصيص الأمثل للموارد المالية مما يؤدي إلى زيادة التراكم في رأس المال وزيادة معدلات الدخول وبالتالي الحد من الفقر. من جانب أخر يرى

البعض أن التطورات المالية لم تنجح في الحد من الفقر لعدم قدرة المؤسسات المالية على تقديم خدماتها للفقراء ووجود عديد من المعوقات، لذا سوف تبحث الدراسة مدى قدرة التطور في القطاع المالي على الحد من ظاهرة الفقر في مصر.

(1-1) مشكلة الدراسة

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أقدم المشكلات التي شهدتها المجتمعات منذ القدم وتناولتها النظريات الاقتصادية والاجتماعية الكلاسيكية منها والحديثة، والفقر يعد من أخطر القضايا وأكثرها تعقيدا، فالعديد من الثورات ومنها ثورات الربيع العربي بصفة عامة والثورة المصرية بصفة خاصة في يناير 2011 كان من بين أسبابها الرئيسة زيادة معدلات الفقر، تتمحور مشكلة البحث حول سؤال رئيس وهو: هل هناك علاقة بين التطور المالي والحد من الفقر في مصر خلال الفترة من 1990-2020؟ وما هو أثر التطور المالي على الحد من الفقر في مصر؟

(2-1) فروض الدراسة

تسعي الدراسة لاختبار الفروض التالية:

- التطور المالي يسهم في الحد من ظاهرة الفقر في مصر في الأجل الطويل
- التطور المالي يسهم في الحد من ظاهرة الفقر في مصر في الأجل القصير

(3-1) أهمية الدراسة

برزت مشكلة الفقر في مصر وضرورة الحد منها والقضاء عليها منذ عقود مضت، وقد بذلت الحكومات المتعاقبة عدة محاولات للتعامل مع المشكلة والتحفيف من حدتها، إلا أن المشكلة مازالت قائمة، وتشير احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء إلى أن أكثر من ربع سكان مصر فقراء، وكان لهذا الفشل في التعامل مع المشكلة لمدد طويلة ولحكومات مختلفة دورا لتناول الكثير من الدراسات قضية الفقر في مصر من عدة زوايا مثل طبيعة المشكلة، وتطورها وخصائص الفقراء وتوزيعهم الجغرافي، وسياسات مكافحة الفقر، ودور السياسات الاقتصادية في ظاهرة الفقر، ألا أن معظم الدراسات لم تركز علي دور التطور المالي في الحد من ظاهرة الفقر أو تفاقمها، ولذا يعد دراسة أثر التطور المالي في الحد من ظاهرة الفقر محور هذه الدراسة لأهميته وعدم تناول الادبيات الاقتصادية دراسته بشكل كبير.

(4-1) أهداف الدراسة

في أطار مشكلة الدراسة، يتمثل الهدف الرئيس في اختبار العلاقة بين التطور المالي والحد من الفقر في مصر، وتقدير تلك العلاقة في الأجلين القصير والطويل، بالاعتماد على نموذج (ARDL-Bounds Test) كمدخل للتكامل المشترك، وتسعي هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من الغايات ومنها:

- إبراز مختلف المفاهيم والأبعاد والاثار التي تخلفها ظاهرة الفقر، وأساليب وطرق قياس الفقر.
- عرض لمؤشرات التطور المالي في مصر منذ عام 1990 إلى 2020.

- اقتراح بعض الاستراتيجيات والسياسات للدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات والأسواق المالية للحد من ظاهرة الفقر في مصر.

(1-5) منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمدت الدراسة علي اسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي، حيث تم استقراء البيانات الكمية عن مؤشرات التطور المالي ومؤشر معدل الفقر لتوصيف تلك المؤشرات، ثم تم استخدام نموذج قياسي يعتمد علي اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس وبيرون (PP) للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، ثم استخدمت الدراسة اختبارات الحدود (Bounds Test) لتحديد العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك في إطار نموذج (ARDL)، ثم تحديد الاستجابة قصيرة الأجل وتحديد معامل تصحيح الخطأ باستخدام نموذج (ECM). وتم استخدام عدد من الاختبارات القياسية التأكد من سلامة النموذج.

(1-6) خطة الدراسة

للإجابة عن اسئلة الدراسة، وتحقيقا لهدفها تشمل الدراسة ما يلي: الدراسات السابقة، يليها التطور المالي ومؤشراته في مصر، ثم ظاهرة الفقر وأبعادها في مصر، ويلي ذلك الدراسة القياسية المتعلقة بقياس أثر التطور المالي على معدلات الفقر في مصر.

(2) الدراسات السابقة

أكد عدد كبير من الدراسات أن التطور المالي يحد من معدلات الفقر (Breunig & Majeed, 2020, 28 lheanacho, 2016; Lee & Sissons, 2016; Nindi et al., 2015; Ben-Mekadour, 2013; Adams, 2004). يمكن أن يكون للتطور المالي تأثيرات كبيرة من حبث الحد من معدلات الفقر في المستقبل عن طريق تبني سياسات اقتصادية توازن بين تحقيق النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل معا. ولا تزال العلاقة بين تحقيق النمو الافتصادي والحد من الفقر محور جدل كبير في الأدبيات الاقتصادية.

واشار دنواني (2021) أن التطور المالي يسهم في تخفيض معدلات الفقر مباشرة في شكل تحسين الخدمات المالية المتاحة للفقراء. وأظهرت نتائج الدراسة الوصفية لوضعية التطور المالي في الحد من الفقر لدول شمال افريقيا والشرق الوسط، ومن أهم الخدمات المالية القروض الصغيرة، خدمات التأمين، وحسابات الودائع، وبينت الدراسة أن النظام المالي في غالبية دول شرق أسيا وشمال افريقيا لم يصل إلى مستوى مناسب من التطور يمكن الفقراء من الاستفادة من منافعه.

واستهدف بودية (2020). التعرف على أثر التطور المالي علي الحد من معدلات الفقر في الجزائر، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة من 1990-2016 لتقدير مدي تأثير متغيرات التطور المالي علي الفقر، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤشر المالي والمتمثل في حجم سيولة الاقتصاد من أهم المتغيرات التفسيرية لظاهرة الفقر، حيث يسهم في الحد من معدلات الفقر في الأجل الطويل في الجزائر، ويعتبر أيضا كل من إجمالي

القروض ومعدلات الفائدة محددات مفسرة لظاهرة الفقر، وأظهر النموذج أن التضخم والنمو السكاني من أكثر المتغيرات التي تفسر ظاهرة الفقر في الأجل المتوسط والطويل.

ب بينما وجد كلا من Destek & Sinha (2020) عن العلاقة بين نمو القطاع المالي ودرجة عدالة توزيع الدخل في تركيا باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (1990-2015) لأربعة مؤشرات للتطور المالي تتمثلت في المؤشر العام للتطور المالي، مؤشر نمو القطاع المصرفي، مؤشر نمو سوق الأسهم، مؤشر نمو سوق السندات، وعدد من المتغيرات التفسيرية الأخرى لتجنب تحيز التقديرات وجودة توفيق النموذج، ومعامل جيني كمتغير تابع يعكس عدم عدالة توزيع الدخل، واعتمادا علي نموذج الانحدار الذاتي بفترات إبطاء(ARDL) كمدخل للتكامل المشترك، وأظهرت نتائج الدراسة. أن العلاقة بين المؤشر العام للتطور المالي ومؤشر تطور القطاع المصرفي بمعنوية تأثيرهما في الأجلين القصير والطويل علي درجة عدالة توزيع الدخل، وتأخذ العلاقة بين عدم عدالة توزيع الدخل وكل من المؤشرين شكل مقلوب حرف (U)، بما يعكس التأثير السلبي لكل من المؤشرين علي درجة عدالة توزيع الدخل في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي لتتحول بعد ذلك إلى تأثير إيجابي.

واشار البحث الذي أجراه Donou-Adonsou & Sylwester (2016) لتقييم المساهمة المباشرة للتطور المالي في الحد من الفقر في 67 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة من 1986-2012. وتحديد القنوات التي يؤثر من خلالها التطور المالي على الفقر. واشارات النتائج التي تم الحصول عليها إلى المساهمة المهمة للتطور المالي في الحد من الفقر، كما أن عدم الاستقرار المتعلق بالتطور المالي سيضر السكان الفقراء ويقضي على الأثار الايجابية للتطور المالي.

كما قدم (Boukhatem (2016 المساهمة المباشرة للتطور المالي في الحد من الفقر في 67 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة 1986-2012. إضافة إلى تحديد وتقدير القنوات التي من خلال يؤثر التطور المالي على الفقر. وأشارت النتائج إلى المساهمة الهامة للتطور المالي في الحد من الفقر بشكل مباشر، وذلك من خلال زيادة وصول الفقراء إلى مختلف مصادر التمويل، الذي يسهل المعاملات، ويوفر الفرصة لتسهيل الاستهلاك. ومن ناحية أخري، فإن عدم الاستقرار المتعلق بالتطور المالي من شأنه أن يضر بالسكان الفقراء ويقضي على الأثار الإيجابية للتطور المالي، بحيث تعتبر قيود السيولة والأزمات المصرفية ضارة بشكل خاص بالفقراء حيث لم يعد توافر ودائعهم مضمونا وأصبح تمويل استثماراتهم أكثر صعوبة. كمت تدعم نتائج الدراسة تأثير قناة McKinnon.

بينما بحثت **دراسة** Chemli (2014) العلاقة بين التنمية المالية والحد من الفقر في 8 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر ومصر وإيران والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس واليمن) خلال الفترة 1990-2012 باستخدام نموذج ARDL "وتمثل هذه الدول عينة من الاقتصادات ذات الدخل المتوسط الأعلى. وأظهرت النتائج أن التنمية المالية في صالح الفقراء في كل من الجزائر، وإيران، والأردن، وتونس. وأكدت الدراسة أن حصول الفقراء على الائتمان لا يزال يمثل تحديا.

واستهدفت دراسة Dhrifi (2013) التعرف على تأثير التطور المالي على الحد من الفقر، وذلك في عينة مكونة من 89 دولة خلال الفترة (1990-2011). وذلك باعتماد نموذج مبني على علاقة ثلاثية تربط بين النمو وعدم المساواة والفقر، وافترضت الدراسة أن تأثير التطور المالي على الحد من الفقر يمكن أن تحلل إلى تأثيرين متعارضين: تأثير

النمو وتأثير اللامساواة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الأثر غير المباشر للتطور المالي من خلال قناة النمو على الفقر ليس قويا وغامض. أما التأثيرات المباشرة للتطور المالي فتكون من خلال قنوات التأمين والوصول إلى خدمات الائتمان والمدخرات، وهي قوية للحد من الفقر.

بينما دراسة Uddin, Kyophilavong & Sydee (2012) بحثت العلاقة بين التنمية المالية والفقر في بنغلاديش خلال الفترة (1976 -2010) من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL). وخلصوا إلى أن وجود علاقة طويلة الأجل بين تنمية القطاع المصرفي والحد من الفقر. كما خلصوا إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تنمية القطاع المصرفي والحد من الفقر. لذلك، تشير هذه النتيجة إلى أن صانعي السياسات يمكنهم التأثير على الحد من الفقر من خلال تشجيع التنمية المالية على المدى الطويل. حيث إن تطوير القطاع المالي سيمكن الفقراء من الحصول على الائتمان المؤسسي. وضع نظام استرداد منظم وفعال قد يشجع القروض الصغيرة التي يمكن استخدامها للفقراء كخطوة للخروج من الفقر. من ناحية أخرى، من شأن تدابير الحد من الفقر أن يسير الاقتصاد على مسار نمو أعلى، مما يؤدي إلى استمرار الإصلاحات في تنمية القطاع المالي.

وهدفت دراسة Kiendrebeogo (2010) إلى تقييم الأثار المترتبة على تطوير النظام المالي للحد من الفقر في 7 دول افريقية خلال الفترة(1982-2005)، وأظهرت نتائج الدراسة أن التطور المالي هو عامل يحد من الفقر النقدي، وكان هذا بسبب تأثير قناة McKinnon وتأثير الوساطة المالية.

وفي نفس العام أوضحت دراسة دراسة Pradhan (2010) العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر في الهند، من خلال استخدام بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات التي تغطي الفترة (1951-2008). وأظهرت نتائج الدراسة وجود توازن طويل الأجل بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وأظهرت أيضا وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تتمثل في الحد من الفقر إلى النمو الاقتصادي، والنمو الاقتصادي للتنمية المالية، والنمو الاقتصادي للحد من الفقر، والتنمية المالية للحد من الفقر. وخلصت الدراسة إلى أن التنمية المالية والنمو الاقتصادي لهما مساهمة كبيرة في الحد من الفقر في الاقتصاد.

دراسة Kpodar & Jeanneney (2011) بقناة الائتمان أو المال التي من خلالها يستفيد الفقراء من الوساطة المالية الرسمية، وركزت على دافع التمويل للطلب على النقود الذي اقترح (Keynes, 1937) وأعاد تأهيله (McKinnon, 1973)، عندما قدم تأثير القناة. وهذا يفترض أنه، حتى لو لم تقدم المؤسسات المالية ائتمان للفقراء، فهي مفيدة لأنها توفر فرصا مالية مربحة لتحقيق وفورات. وتم تقدير النموذج على عدد كبير من الدول النامية خلال الفترة (1966-2000). وتم استخدام مؤشرين للفقر: فقر عدد السكان الذي يقاس بحصة السكان الذين يحصلون على أقل من دولار في اليوم، وفجوة الفقر وهي على عكس الأول تأخذ في الاعتبار مسافة الفقراء عن خط الفقر. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن التطور المالي جيد للفقراء في المتوسط. وتظل هذه النتيجة ثابتة فقط عندما يتم قياس التطور المالي بنسبة السيولة كمية العرض النقدي للناتج المحلي الاجمالي التي توفر دليلا على أن تأثير القناة لماكينون جيد للحد من الفقر.

وتشير دراسة Adongo & Deen-Swarray (2009) إلى أن تحسين الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن يسهم في استراتيجيات تخفيف وطأة الفقر بين سكان الريف في ناميبيا وذلك باستخدام الدخل الشهري لكل رب أسرة،

ونسبة استهلاك الغذاء في عام 2003، وأظهرت نتائج الدراسة أن تحسين الوصول إلى الخدمات المالية يرتبط بارتفاع مستويات دخل رب الأسرة في المناطق الريفية.

وأخيرا، استهدفت دراسة Jeanneney & Kpodar (2008) تحليل كيفية تعزيز التطور المالي الحد من الفقر، من خلال تأثيره على النمو خلال الفترة (1966-2000)، وأسفرت نتائج الدراسة أن التطور المالي يقلل من الفقر بشكل رئيسي من خلال التأثير المباشر الذي نفترض أنه قناة ماكينون McKinnon.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ أنها ركزت على تحديد مفهوم الفقر وأنواعه وأسبابه، وبحث العلاقة بين التطور المالي وتأثيرها على الحد من الفقر على دول أمريكا اللاتينية وأسيا، بينما لم تحظ الدول الأفريقية ومصر باهتمام كبير، لذا تتناول هذه الدراسة تحليل لأثر التطور المالي للحد من ظاهرة الفقر في مصر للفترة (1990-2020) من خلال الاعتماد على المؤشر العام للتطور المالي الصادر من صندوق النقد الدولي وما يتضمنه من مؤشرات فرعية خاصة بكل من المؤسسات المالية والأسوق المالية.

(3) التطور المالي ومؤشراته في مصر

يحتل القطاع المالي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول لما له من دور كبير في خلق الفرص الاستثمارية والوساطة المالية من خلال ما يحققه من خفض لتكاليف المعاملات والعمليات المالية، وتشجيع نشاط الاستثمار وخلق فرص جيدة للعمل وبالتالي تقليل معدلات البطالة والحد من الفقر.

والعلاقة بين التطور المالي والاقتصاد قد جرت دراستها من قبل (Mckinnon, 1973) عندما وضع نموذجهما عن التحرير المالي وتحليلهما لأثر إلغاء سقوف أسعار الفائدة وتقييد الائتمان علي النمو الاقتصادي، واعتبرت سياسة التحرير المالي من طرفهما كحل للدول النامية من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي بها، حيث بينت دراستهما النظرية والتطبيقية أن سياسة التحرير المالي يمكن أن تحفز على تراكم الادخار فتزيد الاستثمارات الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة، ودرجات متقدمة من التطور المالي، حيث تعمل سياسة التحرير المالي علي:

- تحرير القطاع المصرفي المحلي بما يسمح بتوفير موارد مالية إضافية لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يشجع على المنافسة بين البنوك فتنخفض تكلفة الوساطة المالية، ويسهم ذلك في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المالية، الأمر الذي يساعد على توجيه القروض إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية في المجتمع.
- إلغاء الحواجز أمام تنقلات رؤوس الأموال فيما بين الدول يسهم في رفع حجم الموارد المالية المحلية وتوفير التمويل اللازم والسريع للاستثمارات المنتجة خاصة استثمارات القطاع الخاص.

وأصبح نموذج التحرير المالي لهم أحد الدعامات الأساسية للإصلاحات المالية والنقدية في برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاقتصاديات الناشئة.

(1-3) مفهوم التطور المالي

يؤكد الأدب الاقتصادي سواء النظري أو التطبيقي علي أهمية التطور المالي، لكل من المؤسسات المالية والأسواق المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي للعديد من دول العالم، وعلي الرغم من وجود دراسات عديدة تتعلق بالتطور المالي وأثاره المختلفة، إلا أن هناك صعوبة بالغة في وضع تعريف دقيق له، حيث اتجهت أغلب الدراسات لوضع مؤشرات عديدة للتطور المالي دون تعريفه، حيث أوضح فيشر أن التطور المالي يوضح الدرجة التي يستطيع من خلالها النظام المالي، التخفيف من ظاهرة عدم كمال الأسواق (Beck, 2002)، وتشير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا للأمم المتحدة أن التطور المالي هو تحقيق تحسينات كمية ونوعية في تقديم خدمات مالية بشكل كفء (Escwa, 2005) ويري البعض أن التطور المالي هو زيادة كفاءة المؤسسات والأسواق المالية في إكمال احتياجات الشركات من التمويل الخارجي (Yousouf, 2012)، وتؤكد تلك التعريفات علي أن التطور المالي يعني في أغلبه، قدرة المؤسسات والأسواق المالية علي توفير التمويل للشركات بأقل تكلفة، وبأكبر كفاءة، وبما يقلل من ظاهرة عدم كمال الأسواق المالية. وفي تحليل أوسع للتطور المالي يري فريق أخر، أن التطور المالي يعني تطوير أداء النظام المالي في قيامه بوظائفه بكفاءة عالية (Dahi, 2012)، وتتمثل تلك الوظائف في:

- صناعة وإتاحة المعلومات اللازمة وبما يضمن توزيع الموارد بكفاءة عالية.
- مراقبة المشروعات التي يسهم النظام المالي في تمويلها.
- إعداد أليات فعالة في قياس وإدارة وتنويع المخاطر.
- تجميع المدخرات وتوزيعها على مشروعات تحقق أثار ايجابية على الاقتصاد القومي.
- تخفيض تكاليف الصفقات المالية وتسهيل تبادل الأدوات المالية المختلفة.
- تقديم تسهيلات مختلفة في التجارة، لزيادة التخصص والابتكار التكنولوجي.

ولا شك أن تلك الرؤية لمفهوم التطور المالي لا تقتصر فقط على تجميع المدخرات وإتاحتها للمشروعات المختلفة، ولكن تشمل إتاحة المعلومات وخفض تكاليف الصفقات، وتنويع المخاطر والرقابة، وتشجيع الابتكار التكنولوجي وبما يدعم النمو الاقتصادي وغيره من أثار إيجابية. وفي دراسة شملت 205 دولة نامية ومتقدمة للفترة (2008 – 2010) أظهرت أن التطور المالي بالمفهوم الواسع يشتمل على أربعة خصائص فرعية هي (Cihak. et al., 2010).

- **العمق المالي** Financial Depth: وهو أكثر عناصر التطور المالي التي احتلت مكانة بارزة في الأدب التطبيقي للدلالة علي التطور المالي، وهو مفهوم مرادف للتطور المالي بالمعني الضيق، وهو يعكس مدى الخدمات التي يمكن للنظام المالي لتشجيع القطاع الخاص والمساهمة في النمو والتنمية.
- **القرب المالي** Financial Access ويشير إلى الدرجة التي يستطيع فيها الأفراد استخدام المؤسسات والأسواق المالية.
- **الكفاءة المالية** Financial Efficiency وتوضح كفاءة المؤسسات والأسواق المالية في الإمداد بخدمات مالية.

- **الاستقرار المالي** Financial Stability ويوضح مدى استقرار المؤسسات والأسواق المالية.

(2-3) مؤشرات قياس التطور المالي في مصر

تستخدم عديد من المؤشرات لقياس التطور المالي وأشار كل من (Beck & Levin, 2004)، إلى أن مؤشر التطور المالي يعتمد على مؤشرين رئيسيين هما: مؤشر تطور المؤسسات المالية ومؤشر تطور الأسواق المالية وفيما يلي شرح لكل منهما:

(1-2-3) العلاقة بين المؤشر العام للتطور المالي ومؤشراته الفرعية في مصر خلال الفترة (1990-2020)

يعتمد المؤشر العام للتطورالمالي (FD) على مؤشرين أحدهما خاص بأداء المؤسسات المالية (FI) والأخر يتعلق بالأسواق المالية(FM) ، ويقوم كل منهما على ثلاثة مؤشرات فرعية الأول يقيس العمق المالي، والثاني يختص بقاعدة العملاء التي تتوافر لها الخدمات المالية، أما الثالث يتمثل في كفاءة الأداء، وكل مؤشر من هذه المؤشرات يتم حسابه استنادا إلى عدد من المعايير سواء للمؤسسات أو للسوق المالية. وتتراوح قيمة كل منها ما بين الصفر عند أدني مستوي للمؤشر يقابلها أقل مستوى أداء والواحد الصحيح أو نسبة 100% عند أقصى قيمة للمؤشر لتعكس أعلى مستوي أداء. ويبين الشكل رقم (1) التالي اتجاهات مؤشري تطور المؤسسات والأسواق المالية وتغيرات المؤشر العام للتطور المالي في مصر خلال الفترة (1990-2000).

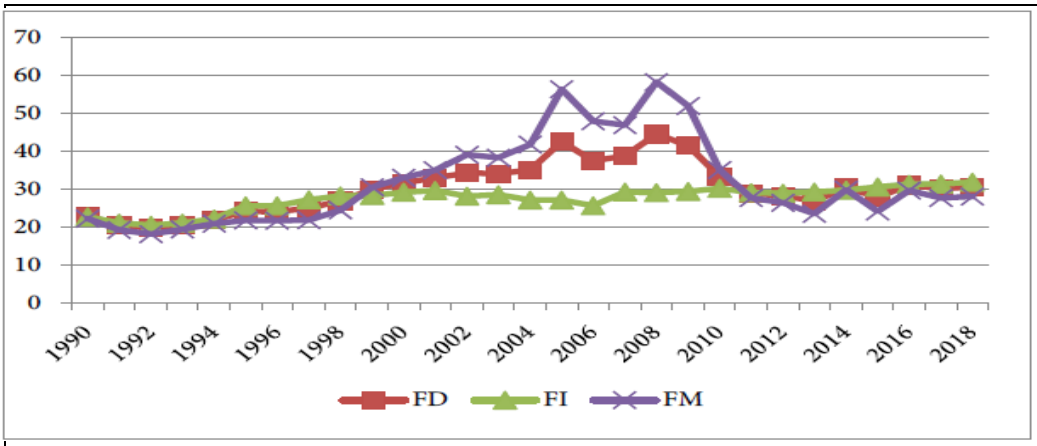

شكل 1: العلاقة بين المؤشر العام للتطور المالي ومؤشري تطور المؤسسات والأسواق المالية في مصر خلال الفترة (1990-2020)

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام البيانات الصادرة عن

IMF (2020b), World Economic Outlook April 2020: The Great Lockdown, Washington, DC, International Monetary Fund.

يتضح من الشكل السابق رقم (1) تأثير تقلبات نسب مؤشر الأسوق المالية (FM) على المؤشر العام للتطور المالي (FD) خاصة في السنوات التي شهدت تغيرات كبيرة في هذا المؤشر، في عام 2005 شهد ارتفاعا ملحوظا في مؤشر تطور الأسواق ليبلغ نحو 56.5% اقترن معه ارتفاعا في المؤشر العام للتطور المالي ليصل إلى نحو 43% في نهاية ذلك العام. ويحقق كل منهم انخفاض في عامي 2006، 2007، ليعاود كلاهما الارتفاع في عام 2008 مسجلا 58.3%،

44.6%، لكل من مؤشر تطور الأسواق المالية والمؤشر العام للتطور المالي على التوالي. ويحدث انخفاضا واضحا في كل منهما عامي 2009، 2010، لينعكس بعد ذلك مؤشر تطور المؤسسات المالية (FI) في تحقيق حالة من الاستقرار النسبي في المؤشر العام للتطور المالي على الرغم مما شهده مؤشر الأسواق المالية من تقلبات.

(2-2-3) تطور مؤشر المؤسسات المالية (FI) ومؤشراته الفرعية في مصر خلال الفترة (1990-2020)

يستند مؤشر تطور المؤسسات المالية (FI): على ثلاث مؤشرات فرعية، هي على النحو التالي (عبد الجواد،2021):

- مؤشر العمق المالي (FID): ويقوم حسابه على نسبة كل من السيولة المحلية، الودائع، إجمالي قيمة أصول المؤسسات المالية وإجمالي القيمة المضافة للقطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر توفير الخدمة (FIA): يقيس مدي أمكانية توفير الخدمات المالية لأكبر قدر من العملاء، ويعتمد في حسابه على كل من عدد فروع البنوك التجارية لكل 100.000 شخص بالغ، ونسبة الحسابات البنكية إلى إجمالي عدد السكان، ونسبة الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص إلى إجمالي الائتمان المحلي ونسبة الائتمان إلى المنشآت الصغيرة.
- مؤشر الكفاءة (FIE): يقيس قدرة المؤسسات على تقديم خدماتها بتكلفة منخفضة مع تحقيق قدر من استدامة الإيرادات، ويستند في حسابه على كل من نسبة الايرادات، بخلاف الفوائد، إلى الأصول، نسبة صافي الربح إلى الأصول، نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية وأخيرا نسبة إجمالي التكاليف إلى الأصول.

ويبين الشكل رقم (2) التالي اتجاهات المؤشرات الفرعية الثلاثة وتغيرات مؤشر تطور المؤسسات المالية في مصر خلال الفترة (1990-2020)

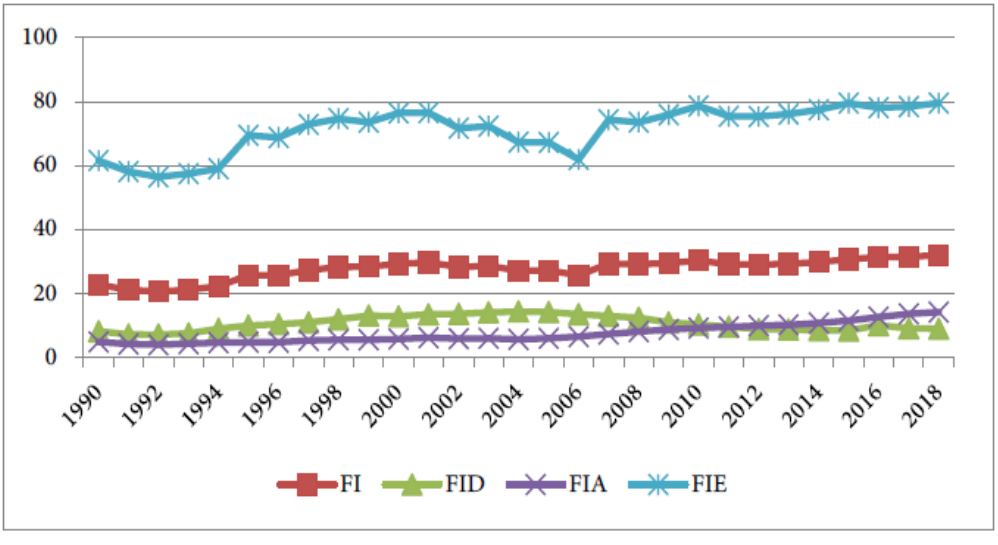

شكل 2: مؤشر تطور المؤسسات المالية وفروعه الثلاثة في مصر خلال الفترة (1990-2020)

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام البيانات الصادرة عن (IMF, 2020)

يتضح من الشكل رقم (2) السابق أن مؤشر كفاءة المؤسسات المالية، جاء الأعلى دائما بين المؤشرات الفرعية الثلاثة خلال فترة الدراسة، كما أن هناك تقارب بين نسب كل من مؤشر العمق المالي ومؤشر توفير الخدمة. ويتبين من الشكل أن هناك تأثير لتغيرات نسبة مؤشر الكفاءة على اتجاه مؤشر تطور المؤسسات المالية، فقد أخذ كلاهما الارتفاع نسبيا حتى نهاية عام 2003، ليشهد كل منهما بعد ذلك انخفاضا تدريجيا ليصل إلى نحو 61.9%، 25.6% لكل من مؤشر الكفاءة ومؤشر تطور المؤسسات المالية على الترتيب في عام 2006. ويعاود كل منهما الارتفاع ليصل إلى نحو 79.5%، 31،9% على الترتيب نهاية عام 2018.

(3-2-3) تطور مؤشر الأسواق المالية (FM) مؤشراته الفرعية في مصر خلال الفترة (1990-2020)

يعتمد مؤشر تطور الأسواق المالية، على ثلاثة مؤشرات فرعية، شأنه مثل مؤشر المؤسسات المالية، ولكن مع الاختلاف بينهما في المعايير المستخدمة وذلك على النحو التالي (عبد الجواد،2021):

- مؤشر العمق المالي (FMD): ويقوم بحسابه على كل من نسبة قيمة سندات القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي، نسبة السندات السيادية إلى إجمالي الناتج المحلي، نسبة قيمة اصدارات السندات الدولية إلى الناتج المحلي وأخيرا نسبة قيمة رأس المال السوقي للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر توفر الخدمة (FMA): يستند في حسابه بصفة أساسية على نسبة رأس المال السوقي للأسهم المتداولة بعد استبعاد أكبر عشر شركات إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل العائد على الأوراق المالية الحكومية المخصومة وذات الكوبون، نسبة السندات الخاصة إلى إجمالي السندات، نسبة قيمة السندات المحلية إلى إجمالي قيمة السندات المصدرة.
- مؤشر الكفاءة (FME): يعتمد في حسابه على عده مؤشرات منها سرعة دوران السهم، سرعة دوران السندات القابلة للتحويل، سواء الخاصة أو الحكومية، توافر المعلومات، مؤشر الأسعار،كفاءة وتكلفة تسوية المعاملات.

والشكل رقم (3) التالي يوضح التغيرات في مؤشر تطور الأسواق المالية وفروعه الثلاثة في مصر خلال الفترة (1990-2020).

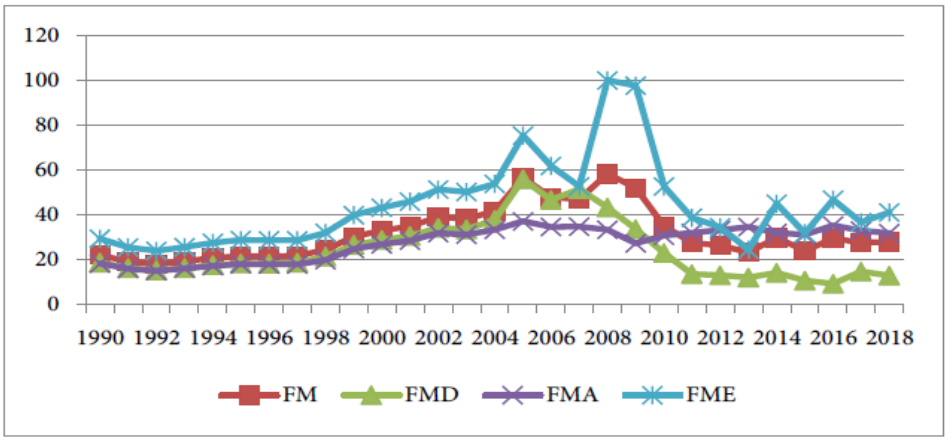

شكل 3: تطور مؤشر الأسواق المالية وفروعه الثلاثة في مصر خلال الفترة (1990-2020)

المصدر: من أعداد الباحث باستخدام البيانات الصادرة عن (IMF, 2020)

يتبين من الشكل رقم (3) السابق، أهمية مؤشر الكفاءة (FME) في تحديد تغيرات مؤشر تطور الأسواق المالية (FM)، من ناحية سجل هذا المؤشر أعلي نسبة بين المؤشرات الثلاثة خلال الفترة (1990-2020) باستثناء عام 2013 التي سجل أقل نسبة له خلال الفترة ليبلغ نحو 24.7% ويكون أقل من مؤشر توفير الخدمة (FNA) الذي بلغ 45.1% في ذلك العام. كما يتضح أن التقلبات في مؤشر تطور الأسواق المالية تأثرت بشكل واضح باتجاهات مؤشر الكفاءة، بصفة خاصة خلال الفترة (1990-2013). ويسهم بعدها مؤشر توفير الخدمة في تحقيق حالة من الاستقرار النسبي في مؤشر تطور الأسواق المالية.

(4) ظاهرة الفقر و ابعاده في مصر

الفقر ظاهرة عالمية، وقد لا تخلو منها دولة من دول العالم، وأصبح الأن ممكنا قياس هذه الظاهرة، وتعد مشكلة الفقر في مصر من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة التي تعاني منها الدولة شأنها شأن الكثير من الدول النامية.

(4-1) مفهوم الفقر

يعد الفقر ظاهرة معقدة ذات أبعاد وأشكال متعددة: اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتاريخية، وثقافية، وبيئية. وتعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر النسبية التي اختلف العلماء ليس فقط في تحديد مفهوم محدد للفقر، ولكن أيضا في تحديد أسبابه واستراتيجيات القضاء عليه، حيث يختلف مفهوم الفقر من مجتمع لأخر باختلاف مستوي التقدم الاقتصادي والنضوج السياسي الذي يعيش فيه أفراده (فواز، 2021). ومفهوم الفقر له عدة تعريفات، وبصفة عامة هو عدم القدرة على بلوغ الحد الأدنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من أن يحيا حياة كريمة (حسانين، 2018).

ومعظم بحوث الفقر تنطلق من التعريف الظاهر لمفهوم الفقر الذي يشير إلى تلك الفئة أو الجماعة من الناس الموجودة في أي مجتمع، والتي تتسم بمجموعة من الخصائص والسمات تجعلهم يوصفون بأنهم فقراء (العدل، 1995). كما يعرف الفقر بحالة من النقص المادي، الذي يترجم بصفة عامة بمستوي الدخل النقدي، الذي يبقي دائما أقل من مستوي حد الفقر. كما يعرف الفقر بشكل عام بأنه ندرة المادة أو تبديدها أو توزيعها على نحو غير عادل (عطية، 1992).

وقد ينظر على أن الفقر في حقيقة الأمر عجز الأفراد أو الأسر الموجودة في المجتمع عجزا تاما، عن توفير الحد الأدنى من الموارد أو القدرة اللازمة من أجل تحقيق أقل قدر ممكن من الإشباع للحاجات الأساسية أو الضروريات التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ومزاولة أعمالهم، فالفقر هنا يعني قصور القدرة الإنسانية (الأمم المتحدة، 2006).

تعرف المنظمات الدولية الفقر على أنه الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الحاجات الضرورية لتأمين مستوي لائق للحياة (International Labor Organization, 2015) واتسع هذا المفهوم وأصبح أكثر شمولا خصوصا بعد قمة كوبنهاجن في عام 2006 التي شددت على أهمية حصول الفرد على الحد الأدنى من الحياة الكريمة، وتأمين بيئة سليمة، وفرص المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في جوانب الحياة المدنية.

واعتبر البنك الدولي أن الدول التي يقل معدل دخل الفرد السنوي فيها عن 600 دولار أمريكي، دولا فقيرة، ثم خفض هذه القيمة إلى 400 دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأخرى عام 1992. ويعود تصنيف خط الفقر إلى المعايير المتبعة في البلد نفسه، ففي أوروبا مثلا إذا كان دخل الفرد أقل من 55% من دخل المواطنين متوسطي الحال يعتبر المواطن فقيرا.

يمكن القول إنه لا يوجد مقياس واحد للفقر في الدول، ذلك أنه إذا أخذنا دولارا واحدا كمعيار للفقر المدقع في الدول العربية، فإن نسبة الفقراء في الدول العربية لن تتجاوز 2.5% أو 3.5%، وهذا الأمر غير مقنع، إضافة إلى أن هذا المقياس لا يصلح لتقييم وضع الفقر في معظم الدول العربية ذات مستوي التنمية والدخل المرتفع أو المتوسط (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2014). ولو احتسبنا معيار الفقر على أساس دولارين في اليوم، فإن نسبة السكان الفقراء تصل إلى 35%.

(2-4) قياس الفقر

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكنهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع، والتعرف على خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية، وذلك بهدف وضع الخطط والسياسات الملائمة للحد من الفقر (نور الدين، 2020). ومن الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر ما يلي:

- **أساليب غير علمية:** تعتمد بعض هذه الأساليب على مجموعة من الباحثين المدربين الذين يقومون بدورهم بزيارة الأسر، حيث يتم الحكم علي الأسرة بالفقر أو عدم الفقر بعد اطلاعهم على الجوانب

المختلفة من حياة الأسرة، ويعاب على هذه الطريقة عدم الدقة لاختلاف الحكم من باحث لأخر ولمحدودية حجم الأسر التي يتم زيارتها.

- **أساليب علمية**: ويمثلها خط الفقر: وتتمثل هذه الطريقة في تقسيم المجتمع إلى فئتين، فئة فقيرة وفئة غير فقيرة اعتمادا على خط الفقر ومنها يتم تقدير مؤشرات الفقر كنسبة الفقراء وشدة فقرهم وحجم الفجوة بينهم وبين خط الفقر.

ويمكن قياس الفقر من خلال عدة مؤشرات ومنها:

- **مؤشرات قياس مستوي المعيشة**، ويمكن قياسها بواسطة دخل الأسرة الانفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة، ومؤشر حجم الدخل الموجه لاستهلاك الغذاء، ومؤشر الحاجات الأساسية للأسرة حصة الفرد من السعرات. وتعبر تلك المؤشرات فقط عن البعد الاستهلاكي ولا تأخذ في الحسبان درجة الأمان والضمان الاجتماعي.
- **مؤشرات خط الفقر**، ويعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداما والمعتمد من قبل البنك الدولي ويتضمن كل من خط الفقر المدقع، ونسبة الفقراء، وفجوة الفقر.

خط الفقر (Poverty Line): هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من خطوط الفقر هما:

- **الفقر المدقع (Abject Poverty)**: وهي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية، وبالتالي خط الفقر المدقع يعرف على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.
- **الفقر المطلق (Absolute Poverty)**: وهي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا، وبالتالي فأن خط الفقر المطلق يعرف على أنه مستوى الدخل أو الأنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن، والملبس، والصحة، والمواصلات.
- **الفقر النسبي (Relative Poverty)**: يعرف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيرا نسبيا، وبالتالي فإن خط الفقر النسبي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيرا، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة. والشكل رقم (4) يوضح مفاهيم الفقر وفقا لخطوط الفقر المختلفة.

شكل 4: رسم توضيحي لمفاهيم الفقر وفقا لخطوط الفقر المختلفة

ملحوظة: تم اقتباس الشكل من حصر (2009)،" تحليل وقياس الفقر في الجزائر- دراسة تطبيقية في ولاية سطيف"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر

(3-4) التفسير الاقتصادي لظاهرة الفقر

مسببات الفقر متعددة، ومتنوعة، ومتغيرة، ومتراكمه، ومنها الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، وسيتم الاقتصار على المسببات الاقتصادية فقط:

(4-3-1) الفقر والتخلف الاقتصادي: يستخدم مصطلح التخلف الاقتصادي للتعبير عن انخفاض مستوى المعيشة، أي انخفاض متوسط الاستهلاك من السلع والخدمات، انخفاضا كبيرا بالمقارنة بالدول المتقدمة، وكذلك ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة وانخفاض انتاجية العمل، وانخفاض مستوى التعليم والصحة والتغذية، وهذه الخصائص يمكن النظر إليها على أنها أسباب الفقر ونتاجا له في نفس الوقت (مدكور، 1975).

وهناك فوارق جوهرية بين ظاهرتي الفقر والتخلف، إذ يلاحظ أن هناك بعض الدول المتقدمة، الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا' وفرنسا..، يوجد بها فقراء كثيرون ورغم ذلك لا يمكننا وصفها بأنها دول متخلفة، وبالمثل هناك دول فقيرة مثل بعض الدول الأفريقية يوجد بها أغنياء غير أنه لا ينفي حقيقة كونها متخلفة، فالدول المتخلفة هي التي تتميز بالانخفاض النسبي في متوسط الدخل. وهناك من يفرق بين التخلف والفقر، في أن التخلف ينطوي على خلل اجتماعي مع الخلل الاقتصادي مع ايضا وجود الخلل الحضري، حيث تكون العلاقات والنظم الاجتماعية غير متناسبة مع التطور الاقتصادي والمادي على نحو يحول دون المزيد من التطور الاقتصادي في المستقبل (العدل،1995)، لذا قد يعتبر التخلف الاقتصادي هو المحدد والسبب المباشر لحدوث وانتشار الفقر، نظرا لما له من تقصير على الدخل القومي والدخل الفردي وكذلك تأمين الخدمات الأساسية للسكان (الصحية، التعليمية، السكنية).

(4-3-2) الفقر وتوزيع الدخل: النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يحل مشكلة الفقر ويخفف من حدتها، إذ أن استراتيجيات التنمية التي أدت إلى زيادة مستوي دخل الفرد ليس لها تأثير على الفقر إذا ما صاحبها

ازدياد التفاوت في توزيع الدخول، وعليه يجب أن تصل ثمار التنمية إلى كل أفراد المجتمع. وتشير عديد من الدراسات إلى أن تفاوت الدخل يعزى إلى أسباب كثيرة أهمها: تركز الثروة بين قلة من الأفراد، واختلاف المستوي التعليمي، واختلاف الدخول بين الريف والحضر بالإضافة إلى اختلاف النشاط الاقتصادي (يحيي والربيعي و بدر، 2001).

إن مفهوم توزيع الدخل ينصرف إلى قيام الدولة بتوفير درجة إشباع متساوية من السلع والخدمات، التي يمكن للفرد الحصول عليها عن طريق وحدات الدخل الحدية، فأن تعذر علي الدولة القيام بهذا الدور خلال فترة زمنية معينة فأنها تلجأ في فترة لاحقة إلى إعادة توزيع الدخل، بالخصم من أصحاب الدخول العالية لصالح محدودي الدخل وعليه ضمان حد أدنى لمحدودي الدخل مع المحافظة على الحافز الشخصي والملكية الخاصة لأصحاب الدخول العليا (ابراهيمي، 1999). وبالتالي هناك علاقة تربط بين المفهومين (الفقر وتوزيع الدخل)، بمعني أنه كلما زاد التفاوت في الملكية ازدادت نسبة الفقر في أوساط المجتمع.

(4-3-3) الفقر وانخفاض الدخل الفردي: إن السبب الرئيسي للفقر، هو الدخول المتدنية، حيث إن ضعف وانعدام الدخل هو دليل علي الفقر، حيث يؤدي إلى ضعف في الاستهلاك والادخار، ويؤدي هذا إلى ضعف القدرة الشرائية، وبالتالي إلى ضيق السوق، وهذا ما يعرف عنه بالحلقة المفرغة للفقر(مبارك،1999). التي يعبر عنها بالشكل رقم (5)، حيث تتمثل الحلقة الأولي في أن انخفاض الدخل الفردي يعني انخفاض القدرة على الادخار، ويترتب عليه انخفاض في رأس المال المستثمر،وهذا يعني بدوره انخفاض في الإنتاجية وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة العرض. أما الحلقة الثانية تتمثل في انخفاض حجم السوق المحلية، ويعني ضعف الحافز على الاستثمار مما يدل على انخفاض رأس المال المستثمر وهو ما يترتب عليه انخفاض الانتاجية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوي الدخل الحقيقي، أي انخفاض القدرة الشرائية المتاحة له، وهذا يترتب عليه ضعف السوق المحلية وضعف الاستثمار وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب. أي أن انخفاض الدخل الفردي الذي يعكس انخفاض الإنتاجية هو القاسم المشترك ونقطة الالتقاء بين الحلقتين، كما أن هذه النظرية تشير إلى أن الفقر الذي ينتج من انخفاض الدخل سرعان ما يتبعها زيادة سكانية سريعة، ومن ثم سيبقي المجتمع عند مصيدة حد الكفاف (رمسيس،1984). وبالتالي فإن انخفاض الدخل الفردي ناتج عن انخفاض النمو الاقتصادي، وأن التحسن والزيادة المستمرة في الدخول من خلال ارتفاع النمو الاقتصادي سيؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة.

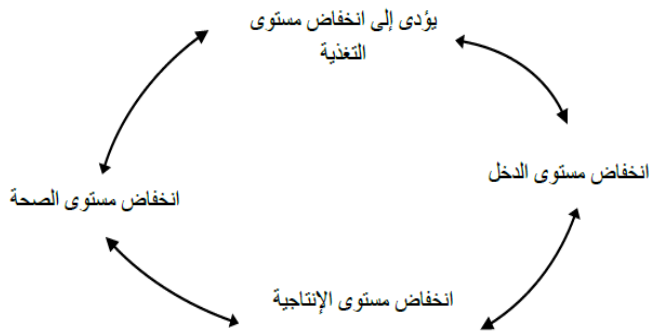

شكل 5: الحلقة المفرغة للفقر

ملحوظة: تم اقتباس الشكل من حصر (2009)،" تحليل وقياس الفقر في الجزائر- دراسة تطبيقية في ولاية سطيف"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

(4-4) تطور مشكلة الفقر في مصر

تعد مشكلة الفقر وعدالة توزيع الدخل في مصر من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة، التي تعاني منها الدولة شأنها شأن الكثير من الدول النامية وبالأخص في المناطق الريفية. ويشير واقع الفقر في مصر إلى ارتفاع أعداد الفقراء سنة تلو الأخرى، فيما أظهرت الدراسات(نصار،1992)، أن مستوى المعيشة في الحضر أعلي منها في الريف، كما أن شدة الفقر والتفاوت في توزيع الدخول أعلي منها في الحضر عنها في الريف، ويتمركز الفقر في الوجه القبلي عنه في الوجه البحري. وحدد إحصاء الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الصادر عام 2021 نسبة الفقر في مصر ب 32.5%، بإجمالي 33 مليون نسمة، كما حدد نسبة الفقر في أقاليم الجمهورية كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول 1: نسبة الفقر في إقاليم مصر

نسبة الفقراء بين اقاليم الجمهورية عام 2017/ 2018

Poverty Rate Egypt Regions 2017/ 2018

Etem	النسبة	بيان
Urban governorates	26.7	المحافظات الحضرية
Lower Urban	14.3	حضر الوجهة البحري
Lower Rural	27.5	ريف الوجهة البحري
Upper Urban	36.0	حضر الوجهة القبلي
Upper Rural	51.9	ريف الوجهة القبلي
Total	32.6	إجمالي الجمهورية

المصدر: بحث الدخل والانفاق والاستهلاك – الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء – عام 2021

https://www.capmas.gov.eg

وقدر حجم الفقر في مصر وهي إحدى الدول التي تعتبر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة عالميا وفقا لمقياس الفقر البشري في تقرير التنمية البشرية لعام 2018 بنحو 32.5% من حجم السكان. تلك المقاييس التي ارتكزت في تقديرها على عدد من المؤشرات تتمثل في نسبة الاحتمال لدي الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن الأربعين بين المصريين 7.8% من حجم السكان، ويقدر معدل الأمية لدي البالغين في مصر من سن 15 فما أكثر 44.4% من حجم السكان، ويقدر حجم السكان من دون إمكانية الحصول على مصدر مياه محسن 2%، والأطفال دون الوزن السوي لأعمارهم دون سن الخامسة يقدرون بنحو 9% من عدد الأطفال في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2014).

وبخصوص فقر الدخل، فقد قدرت نسبة السكان ممن يحصلون على دولار واحد- وهي الفئة الأشد فقرا وفقا لمعايير البنك الدولي- في اليوم في الفترة من عام 1990 حتى عام 2018، 32% من حجم السكان، في حين قدرت نسبة من يحصلون على دولارين- وهي الفئة الفقيرة وفقا لمعايير البنك الدولي- في اليوم عن ذات الفترة ب 45.9% من حجم السكان (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،2014).

وفيما يتعلق بحجم الفقر في مصر، وفقا لخط الفقر المصري فقد أشارت التقديرات الخاصة القائمة علي المسوح الشاملة للإنفاق والدخل والاستهلاك التي يقوم بها الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء إلى أن نسبة الفقر قد وصلت في عام 2000 إلى 16.7% من حجم السكان وذلك ارتكازا علي خط الفقر في مصر والمحدد من قبل وزارة التخطيط المصرية عام 2004 والمقدر ب 1.75 جنية في اليوم الواحد، بمعني أنه لكي تعتبر عائلة مكونة من ستة أشخاص فقيرة فيجب أن يكون دخلها الشهري أقل من 315 جنية، ويوضح الشكل رقم (6) تطور نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة (2018/2017-2000/1999).

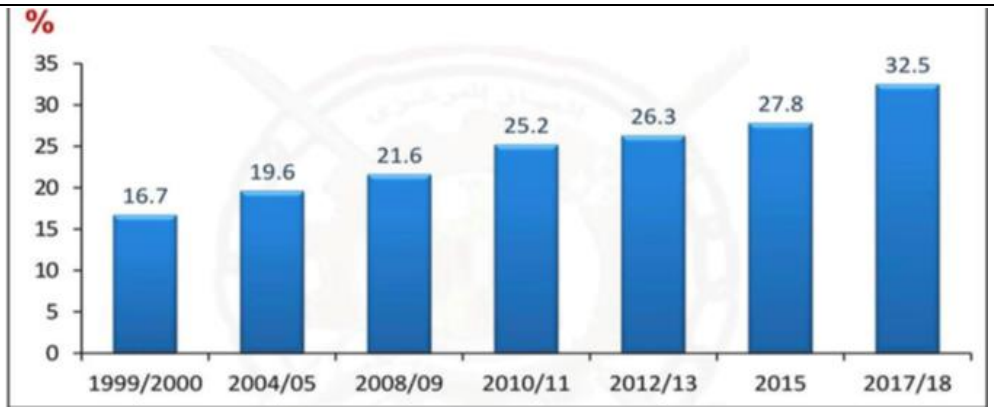

شكل 6: تطور نسبة الفقراء في مصر للفترة من (2000-2018)

المصدر: بحث الدخل والانفاق والاستهلاك –الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء – عام 2021

يلاحظ من الشكل رقم (6):

- أن نسبة الفقراء عام 2018/2017 هي الأعلي مقارنة بالسنوات حيث تصل إلي 32.5%.

- زادات نسبة الفقراء من 16.7% في عام 2000/1999 إلي 21.6% في 2009/2008 إلي 25.2% في عام 2011/2010 ثم إلي 26.3% عام 2013/2012 ثم إلي 27.8% في عام 2016/2015 ثم أرتفع إلي 32.5% عام 2018/2017.

ويقيس خط الفقر القومي كلفة السلع والخدمات الرئيسية للفرد/ الأسرة، وهي الطعام، والمسكن، والملبس، والمواصلات، والتعليم، والصحة. بينما يقيس خط الفقر المدقع كلفة المكون الغذائي فقط في خط الفقر القومي أي كلفة سلة السلع الغذائية اللازمة لنمط استهلاك الشرائح الأكثر فقرا وتوفر الحد الأدنى من السعرات الحرارية اللازمة لقيام الأفراد بالنشاط الطبيعي وبالتالي يقيس خط الفقر المدقع إلى حد كبير كلفة البقاء على قيد الحياة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2019).

وفي عام 2018 بلغ حد الفقر القومي 736 جنيها للفرد شهريا أي 8827 جنيها سنويا، في حين بلغ خط الفقر المدقع 491 جنيها شهريا أي 5890 جنيها سنويا للفرد الواحد كما يظهر في الشكل رقم (8). وشكل ذلك ارتفاعا في مقياسي الفقر القومي والمدقع عن الأعوام السابقة، قد وصل خط الدخل القومي في عام 2013/2012 إلى 3900 جنيها سنويا والمدقع إلى 2600 جنيها سنويا، في حين كان خط الفقر القومي عام 2011/2010 يساوي 3100 جنيها للفرد سنويا، والفقر المدقع بلغ 2100 جنيها سنويا (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2019). ويمكن تفسير ذلك بسبب ارتفاع المستوي العام للأسعار الناتج عن إجراءات برنامج الاصلاح الاقتصادي سواء النقدية أو المالية على نسب الفقر، فمع تحرير سعر الصرف وزيادة الضرائب على الاستهلاك وإلغاء منظومة الدعم تراجع الدخل الحقيقي للشرائح محدودة ومتوسطة الدخل.

جدول 2: خط الفقر للفقر

خط الفقر للفرد في السنة عام 2018/2017			
الأقاليم		**خط الفقر المدقع**	خط الفقر المادي
المحافظات الحضرية		6065	**9280**
حضر الوجهة البحري		5668	**8527**
ريف الوجهة البحري		5902	**8672**
حضر الوجهة القبلي		5752	**8728**
ريف الوجهة القبلي		5896	**8866**
حضر الحدود		5924	**8569**
ريف الحدود		6205	**8979**
اجمالي الجمهورية	سنة	5890	**8827**
	شهر	491	**736**

المصدر: بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء (2019)، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك 2018/2017

بناء علي جدول رقم (2) بلغ متوسط خط الفقر 726 جنية للفرد في الشهر وفقا لخصائص كل أسرة ولتركيبها العمري والنوعي ومكان إقامتها.

الأسرة المكونة من فردين بالغين تحتاج إلي1667 جنية في الشهر حتي تستطيع الوفاء باحتياجاتها الأساسية. والأسرة المكونة من فردين بالغين وطفلين تحتاج إلي 2691 جنية، والأسرة المكونة من فردين بالغين وثلاث أطفال تحتاج إلي 2225جنية في الشهر.

(5) النموذج القياسي لأثر التطور المالي على ظاهرة الفقر في مصر

(5-1) متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير التابع:

- **معدل الفقر:** ويتم قياسه باستخدام مؤشر نسبة الفقراء لإجمالي عدد السكان (Pov)

المتغيرات المستقلة:

- **المؤشر العام للتطور المالي (FD):** يعد المؤشر العام للتطور المالي المتغير التفسيري الرئيس للدراسة. الذي يعتمد في قياسه على مؤشري نمو المؤسسات المالية والسوق المالية لكل من الأسهم والسندات، حيث تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر عند أدني مستوي للتطور المالي والواحد الصحيح أو نسبة 100% عند أعلي مستوي للتطور المالي.
- **مؤشر تطور المؤسسات المالية (FI):** يعتمد هذا المؤشر في قياسه على ثلاث مؤشرات فرعية، هي مؤشر العمق المالي (Depth)، ومؤشر إمكانية الوصول بالخدمات المالية (Access)، وأخيرا مؤشر الكفاءة (Efficiency)، ولا يقتصر تطبيقها فقط على القطاع المصرفي وإنما تشمل كافة المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية من شركات تأمين وصناديق ومؤسسات ادخارية.
- **مؤشر تطور السوق المالية (FM):** يستند مؤشر تطور الأسواق المالية على ثلاث مؤشرات فرعية شأنه في ذلك مثل مؤشر تطور المؤسسات المالية، ولكن مع اختلاف المعايير المستخدمة في كل منها، وذلك كما سبق توضيحه مسبقا في اتجاهات مؤشرات التطور المالي في مصر خلال الفترة (1990-2020).
- **معدل النمو الاقتصادي (EG):** ويستخدم في قياسه معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بأسعار سنة 2010.
- **معدل التضخم (INF):** يقاس من خلال مؤشر معدل التضخم السنوي المحسوب علي أساس الرقم القياسي السنوي لأسعار المستهلك.

مصدر البيانات: البيانات المتعلقة بنسبة الفقراء لإجمالي عدد السكان، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، تعتمد الدراسة على الاحصاءات الصادرة عن البنك الدولي الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية. وبالنسبة للمؤشر العام للتطور المالي وكل من مؤشري تطور المؤسسات والأسواق المالية تعتمد الدراسة على الاحصاءات الصادرة من صندوق النقد الدولي.

(2-5) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يبين الجدول رقم (3) التالي الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

جدول 3: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من (1990-2020)

INF	EG	FM	FI	FD	POV	
0.099774	0.044000	0.320323	0.248387	0.289032	0.215903	**Mean**
0.093000	0.045000	0.290000	0.260000	0.290000	0.198000	**Median**
0.295000	0.072000	0.590000	0.300000	0.430000	0.289000	**Maximum**
0.023000	0.010000	0.180000	0.180000	0.180000	0.167000	**Minimum**
0.059686	0.015818	0.113210	0.033376	0.064671	0.042621	**Std. Dev.**
1.154736	-0.165364	0.984208	-0.737429	0.309092	0.368923	**Skewness**
4.854466	2.405192	2.978140	2.888007	2.589166	1.594961	**Kurtosis**
11.33141	0.598270	5.005388	2.825839	0.711625	3.253128	**Jarque-Bera**
0.003463	0.741459	0.081864	0.243432	0.700604	0.196604	**Probability**
3.093000	1.364000	9.930000	7.700000	8.960000	6.693000	**Sum**
0.106871	0.007506	0.384497	0.033419	0.125471	0.054497	**Sum Sq. Dev.**
31	31	31	31	31	31	**observations**

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على البرنامج الاحصائي Eviews،10 واستخدام البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

ويبين الجدول السابق رقم (3)، نتائج حساب كل من الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وكذلك أقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير واختبارات التوزيع الطبيعي، حيث يتضح من قيمة الانحراف المعياري أن المتغيرات تميزت بانخفاض الانحراف المعياري لكل منها، بما يعكس انخفاض درجة تقلبها. وقد تميزت القيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera) بكونها أكبر من 5% للمتغيرات (pov, fd, fi, fm, eg) بما يشير إلى أن بيانات المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، ماعدا (inf)، أقل من 5% مما يعكس عدم توزيع بيانات هذا المتغير توزيعا طبيعيا.

(3-5) الأساليب القياسية المستخدمة

بيانات متغيرات الدراسة يتم تحويلها إلى صيغة اللوغاريتم الطبيعي، وذلك لما تحققه الصيغة اللوغاريتمية لبيانات المتغيرات من انحراف معياري أقل للبواقي مقارنة باستخدامها في صورتها العادية. وأيضا لما توفره من شرط خطية العلاقة الدالية المقدرة بين المتغيرات وتقوم الدراسة بتقدير معادلتين لمؤشر الفقر في علاقته بمؤشرات التطور المالي، تستند الأولي على العلاقة الدالية التي تربط مؤشر معدل الفقر والمؤشر العام للتطور المالي، بينما تعتمد المعادلة الثانية على العلاقة الدالية التي تربط بين مؤشر معدل الفقر ومؤشري تطور كل من المؤسسات والأسواق المالية وتوضحه الصيغ التالية:

$$LOGPOV= F (LOGFD, LOGEG, LOGINF) \quad (1)$$

تبين العلاقة الدالية رقم (1) السابقة أن مؤشر معدل الفقر دالة في كل من المؤشر العام للتطور المالي، ومعدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم.

$$LOGPOV= F (LOGFI, LOGFM, LOGEG, LOGINF) \quad (2)$$

تبين العلاقة الدالية رقم (2) السابقة أن مؤشر معدل الفقر دالة في كل من مؤشر تطور المؤسسات المالية ومؤشر تطور الأسواق المالية، ومعدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم.

ويرجع استخدام معادلتين لتقدير علاقة مؤشر معدل الفقر بمؤشرات التطور المالي، حيث يترتب على استخدام مؤشرات التطور المالي الثلاثة في معادلة واحدة يؤدي إلى مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات التفسيرية، حيث يستند المؤشر العام للتطور المالي في حسابه على كل من المؤشرين الأخرين. مما يترتب عليه عدم دقة المعلمات المقدرة، وكبر الأخطاء المعيارية بما يؤثر على معنويتها الإحصائية. ويمكن التعبير عن العلاقة الدالية رقم (1) والعلاقة رقم (2) السابقتين بكل من المعادلتين رقم (3) و(4) الأتيتين على الترتيب:

$$Log pov_t=\alpha_0+\alpha_1 Logfd_t+\alpha_2 Logeg_t+\alpha_3 Loginf_t+\varepsilon_t \quad (3)$$

$$Log pov_t= \beta_0+ \beta_1 Lofi_t+ \beta_2 Logfm^t+ \beta_3 Logeg_{t+4} Loginf_t+ \varepsilon_t \quad (4)$$

حيث يشير (ε_t) إلى حد الخطأ العشوائي، ويتمثل الهدف في تقدير المعلمات (α_1،α_2،α_3) للمعادلة رقم (3) والمعلمات(β_1،β_2،β_3،β_4) للمعادلة رقم (4) في الأجلين القصير والطويل والتحقق من العلاقة بين مؤشرات التطور المالي الثلاثة ومؤشر معدل الفقر.

وبعد أن تم تحديد متغيرات الدراسة، والصيغة المبدئية لمعادلتي مؤشر معدل الفقر، يأتي تحديد أنسب الأساليب القياسية الخاصة باختبارات التكامل المشترك والعلاقة السببية التي يمكن من خلالها قياس تأثير تطور القطاع المالي على مؤشر معدل الفقر في الأجلين القصير والطويل وتحديد اتجاه العلاقة السببية بينهما. وتحقيقا لذلك يتم اتباع الأساليب القياسية التالية:

(5-1-3) اختبارات جذر الوحدة لاستقرار بيانات متغيرات الدراسة

تتمثل الخطوة الأولي قبل تحديد نموذج التقدير في اختبار استقرار متغيرات الدراسة، من خلال اختبارات جذر الوحدة لبيانات السلسلة الزمنية لكل متغير خلال الفترة (1990-2020) التي تقوم على فرض العدم بوجود جذر الوحدة، أي أن البيانات غير مستقرة في المستوي، في مقابل الفرض البديل بأن السلسلة ساكنة في المستوي. ويعتمد في هذا على كل من اختبار (ديكي- فولر الوسع ADF) واختبار (فيليبس –بيرونPP). وترجع أهمية تلك الاختبارات إلى أن إهمال عدم استقرار المتغيرات في المستوى تؤدي إلى تقديرات غير صحيحة للعلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، كما أن إجراءها يفيد في تحديد أنسب الأساليب لاختبارات التكامل المشترك. ويبين الجدول رقم (4) التالي نتائج كل من اختبار (ADF) واختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة في الصورة اللوغاريتمية في المستوي وعند الفروق الأولي.

جدول 4: نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

المتغير	الاختبار	Level المستوي		1 st difference الفروق الأولي	
Variable	Test	القيمة Statistics	النتيجة Result	القيمة Statistics	النتيجة Result
LOGPOV	**ADF**	-0.44978	NON	-4.221617	Stationary
		(0.8877)		(0.006)	
	PP	-0.908679	NON	-4.316240	Stationary
		(0.7714)		0021).(0	
LOGFD	**ADF**	-1.506153	NON	-4.932678	Stationary
		(0.5168)		(0.0004)	
	PP	-1.536439	NON	-4.928323	Stationary
		(0.5018)		(0.0004)	
LOGFI	**ADF**	-1.064011	NON	-5.899982	Stationary
		(0.7166)		(0.0000)	
	PP	-1.054662	NON	-5.899982	Stationary
		(0.7202)		(0.0000)	
LOGFM	**ADF**	-1.416183	NON	-5.106322	Stationary
		(0.5611)		(0.0003)	
	PP	-1.487304	NON	-5.106564	Stationary
		(0.5262)		(0.0003)	
LOGEG	**ADF**	-3.971836	Stationary		
		(0.0048)			
	PP	03.999876	Stationary		
		(0.0044)			
LOGINF	**ADF**	-2.169923	NON	-5.821290	Stationary
		(0.2207)		(0.0000)	

المتغير	الاختبار	Level المستوي		1 st difference الفروق الأولي	
Variable	Test	Statistics القيمة	Result النتيجة	Statistics القيمة	Result النتيجة
	PP	-2.220906	NON	-5.822094	Stationary
		(0.2034)		(0.0000)	

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من خلال البرنامج الإحصائي Eveiws-10

* الأرقام بين الأقواس تعبر عن القيم الاحتمالية المناظرة للمعلمات

ويلاحظ من الجدول السابق رقم (4) الاتفاق في نتائج اختبار (ADF) مع اختبار، (PP) حيث أظهرت أن متغيرات الدراسة جاءت أغلبها متكاملة من الدرجة الأولي باستثناء معدل النمو الاقتصادي (LOGEG) وتميزت باستقرارها في المستوي. وبالتالي يمكن استخدام نموذج (ARDL-Bounds Test) لاختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وتقدير معلمات الأجلين القصير والطويل.

(2-3-5) نموذج (ARDL –Bounds Test) كمدخل للتكامل المشترك

يستند تحديد نموذج تقدير العلاقة بين مؤشرات التطور المالي ومؤشر الحد من الفقر على نتائج اختبارات جذر الوحدة. وقد تم الاعتماد في تقدير هذه العلاقة على منهج اختبار الحدود Bounds Testing Approach بالاعتماد على مدخل الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (ARDL) الذي طوره (Pesaran, Shin & Smith. 2001)، إذ يمكن تقدير العلاقة باستخدام ذلك النموذج في ظل اختلاف درجة تكامل بيانات متغيرات الدراسة بين الاستقرار في المستوي والتكامل من الدرجة الأولي. ويتميز منهج اختبار الحدود بعده مزايا منها:

- أنه يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة في المستوي أو من الدرجة الأولي.
- أنه يتجنب مشاكل الارتباط الذاتي (Narayan, 2004).
- أن نتائج تطبيقه تكون جيدة في حالة إذا كان حجم العينة، عدد المشاهدات، صغير كما في حالة الدراسة الحالية.
- استخدامه يساعد على تقدير علاقات الأجلين الطويل والقصير معا في نفس الوقت (Erdem & Tugcu, 2012)

ويقوم نموذج (ARDL) بداية على اختبار العلاقة طويلة الأجل، ويكون ذلك بالاعتماد على درجة المعنوية الإحصائية لاختبار(F). ويبين الجدول التالي رقم (5) التالي نتائج تقديرات نموذج (ARDL –Bounds Test).

جدول 5: نتائج تقديرات نموذج (ARDL –Bounds Test)

نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) - مدخل التكامل المشترك								
الاختبار	المعادلة الأولي POV= F((FD), (INF), (EG))				المعادلة الثانية POV= F ((FI), (INF), (FM), (EG))			
	قيمة F المحسوبة	المعنوية الاحصائية	الحد الأدنى 1(0)	الحد الأقصى 1(1)	قيمة F المحسوبة	المعنوية الاحصائية	الحد الأدنى 1(0)	الحد الأقصى 1(1)
		10%	2.37	3.2		10%	2.2	3.09
اختبار (F)	6.263153	5%	2.79	3.67	11.22446	5%	2.56	3.49
		1%	3.65	4.66		1%	3.29	4.37

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من خلال البرنامج الإحصائي Eveiws-10

يبين الجدول رقم (5) نتائج اختبار Bounds Test حيث جاءت نتيجة (F) الإحصائية أكبر من القيمة القصوى للحدود (1) عند مستوى معنوية1%. وذلك لكل من معادلة المؤشر العام للتطور المالي (FD) ومعادلة مؤشري تطور المؤسسات المالية (FI) والأسواق المالية (FM)، وبالتالي لا نستطيع قبول الفرض العدم بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. ويكون هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات التفسيرية إلى مؤشر معدل الفقر (POV) .

ويمكن تقدير علاقات الأجل الطويل والأجل القصير بناءا على اختبار التكامل المشترك باستخدام معامل تصحيح الخطأ لنموذج (ECM).

(5-3-3) تقدير علاقات الأجلين الطويل والقصير

- **تقدير علاقات الاجل الطويل**

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يتم تقدير معلمات النموذج للمعادلتين (3)، (4) في إطار نموذج (ARDL). والجدول رقم (6) التالي يوضح ذلك.

جدول 6: نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل

نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل								
المتغير	المعادلة الأولي POV= F((FD), (INF), (EG))				المعادلة الثانية POV= F ((FI), (INF), (FM), (EG))			
	Coefficient	Error Std.	t- tatistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LOGFD	-0.0469	0.710	-0.066	0.9490	-	-	-	-
LOGEG	-0.3467	0.341	-1.017	0.3386	0.0606	0.2516	0.2409	0.8251
LOGINF	0.7734	0.262	2.952	0.0184	-0.1507	0.3598	-0.4189	0.7035
LOGFI	-	-	-	-	2.2241	1.1015	2.0190	0.1368

نتائج تقدير المعلمات في الأجل الطويل								
المتغير	المعادلة الأولي POV= F((FD), (INF), (EG))				المعادلة الثانية POV= F ((FI), (INF), (FM), (EG))			
	Coefficient	Error Std.	t- tatistic	Prob	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
LOGFM	-	-	-	-	-0.2516	0.2640	-0.9529	0.4109
C	-1.0557	0.678	-1.555	0.0584	1.1237	1.2610	0.8911	0.4385

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من خلال البرنامج الإحصائي Eveiws-10

يوضح الجدول السابق رقم (6) نتائج تقديرات معلمات الأجل الطويل لكل معادلة من معادلتي مؤشر معدل الفقر، وأظهرت نتائج تقدير المعادلتين أن متغيرات النموذج المستقلة (المؤشر العام للتطور المالي، مؤشر تطور المؤسسات المالية، مؤشر الأسواق المالية، مؤشر معدل النمو الاقتصادي، مؤشر معدل التضخم) كلها غير معنوية احصائية عند مستوي معنوية5%، ماعدا مؤشر معدل التضخم في المعادلة الأولي كان ذو معنوية احصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لتلك المؤشرات أكبرمن 5% للمتغيرات، مما يدل علي أنها غير ذات تأثير علي المتغير التابع (معدل الفقر) في الأجل الطويل، ويمكن تفسير ذلك بأنه على الرغم من التحسن الملحوظ في مستويات التطور المالي وزيادة حجم القطاع المصرفي ألا أن الدور الذى يلعبه التطور المالي بصفة عامة في الحد من ظاهرة الفقر مازال محدودا، حيث فشلت المؤسسات المالية في توفير التمويل اللازم للفقراء من أجل زيادة أصولهم الإنتاجية، وتحسين دخولهم والحماية من الأزمات الاقتصادية، وذلك بسبب:

- الصعوبات الكبيرة التي تعيق إمكانية وصول الفقراء إلى الخدمات المالية (المدفوعات الالكترونية، فتح حسابات مصرفية، توفير الائتمان، خدمات التأمين) ومنها ارتفاع تكلفة الحصول على تلك الخدمات المالية، بالإضافة إلى أن غالبية البنوك تتجنب التعامل مع الفئات الفقيرة وتركز اهتمامها فقط على الشركات الكبيرة. ومن أمثلة ذلك بنوك الائتمان الزراعي المملوكة للدولة، نجد أنها تقلص أنشطتها في مجال خدماتها لصغار المزارعين.
- سوء التنظيم والأشراف علي المؤسسات المالية، وبالتالي فقدان الثقة من جانب الجمهور فيها، مما أدي إلي أرتفاع الحيازات النقدية مقابل الودائع بالبنوك، وكذلك نجد أن معدلات التضخم المرتفعة والتي تتسم بعدم القدرة على التنبؤ بها تزيد من تكلفة الاحتفاظ بالأموال.
- صعوبة قياس مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في الاقتصاد الرسمي حيث تندرج معظمها تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي، ورغم الجهود التي اتخذت لدمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر ألا أنها لم تحقق بعد النتائج المرجوة خاصة مع كبر حجمه سواء من حيث تعاملاته وعدد منشأته وعدد أسواقه وعدد العاملين به فجميعهم غير خاضعين للقوانين ومتهربين من الأجهزة الرقابية وغير مسجلين في السجلات الصناعية أوالتجارية أوالخدمية وغير خاضعين للضرائب، وهو ما يجعل من عملية الدمج في الاقتصاد الرسمي عملية

بالغة الصعوبة، وبالتالي لايمكن توفير الخدمات المالية لهذا القطاع لمساعدته وولحد من الفقر(البكل والحداد،2022).

الإحجام عن فتح حسابات مالية في البنوك ويرجع ذلك إلي:

- ارتفاع معدلات البطالة في مصر حيث لم تسجل معدلات البطالة أقل من 9% منذ عشر سنوات وفقا لبيانات الجهز المركزي للتعبئة والإحصاء منذ عام 2010 حتي الأن، وهو ما يعني وجود شريحة كبيرة عاطلة بدون دخل ومن ثم لا يوجد لها مجال للتعامل مع الخدمات المالية(الجهازالمركزي للتعبئة العامة والإحصاء).
- زيادة نسبة الجهل بالخدمات المالية المتاحة، وعدم الثقة في المؤسسات المصرفية، وذلك يرجع لأسباب دينية ومعتقدات موروثة بعدم التعامل مع المؤسسات المصرفية.
- الرغبة في استخدام أوعية ادخارية أخري مثل الادخار في العقارات والمشغولات الذهبية أو الاكتناز.

- **تقدير علاقات الاجل القصير:**

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وتقدير معلمات الأجل الطويل يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير معلمات الأجل القصير والجدول رقم (7) التالي يوضح ذلك.

جدول 7: نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل القصير

نتائج تقدير معلمات النموذج في الاجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ									
POV= F (FI ،FM ،EG ،INF)					POV= F (FD ،EG ،INF)				بيان / المتغير
Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	بيان / المتغير	Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.1125	-2.224	0.078	-0.173	D (LOGPOV (-1))	0.0251	-2.748	0.124	-0.3423	D (LOGPOV (-1))
0.0700	-2.762	0.056	-0.156	D (LOGPOV (-2))	0.0299	-2.635	0.090	-0.2381	D (LOGPOV (-2))
0.0344	-3.694	0.054	-0.200	D (LOGPOV (-3))	0.1147	-1.769	0.091	-0.1627	D (LOGPOV (-3))
0.0061	6.946	0.066	0.464	D(LOGFI)	0.0102	-3.339	0.075	-0.2527	D(LOGFD)
0.0107	-5.709	0.064	-0.368	D (LOGFI (-1))	0.0003	-6.026	0.074	-0.4468	D (LOGFD (-1))
0.0094	-5.965	0.064	-0.383	D (LOGFI (-2))	0.0007	-5.281	0.065	-0.3433	D (LOGFD (-2))
0.0132	-5.288	0.068	-0.363	D (LOGFI (-3))	0.0109	-3.299	0.053	-0.1761	D (LOGFD (-3))
0.0056	-7.147	0.024	-0.178	D(LOGFM)	0.0162	3.034	0.017	0.0518	D(LOGEG)
0.0017	-10.850	0.019	-0.212	D (LOGFM (-1))	0.6931	0.409	0.017	0.0073	D (LOGEG (-1))
0.0017	-10.695	0.019	-0.207	D (LOGFM (-2))	0.0673	2.115	0.016	0.0348	D (LOGEG (-2))
0.0063	-6.887	0.020	-0.141	D (LOGFM (-3))	0.0438	2.390	0.011	0.2685	D(LOGINF)
0.0438	3.358	0.012	0.040	D(LOGEG)	0.0002	6.611	0.014	0.0945	D (LOGINF (-1))
0.2923	1.274	0.010	0.013	D (LOGEG (-1))	0.0009	5.159	0.016	0.0829	D (LOGINF (-2))
0.0073	6.527	0.011	0.073	D (LOGEG (-2))	0.0885	1.938	0.013	0.0254	D (LOGINF (-3))
0.0018	1.833	0.006	0.011	D(LOGINF)	0.0001	6.853	0.020	-0.1377	CointEq (-1)
0.0022	9.909	0.005	0.056	D (LOGINF (-1))					
0.0035	8.392	0.009	0.079	D (LOGINF (-2))					
0.0177	4.748	0.009	0.043	D (LOGINF (-3))					
0.0009	-13.401	0.0225	-0.3020	CointEq (-1)					

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من خلال البرنامج الإحصائي Eveiws-10

يشير ((D (LOGFD)، D (LOGFM)، D (LOGFI)، D(LOGEG)، D(LOGINF)، D (LOGCON)) إلى الفروق الأولي لمتغيرات الدراسة

ويبين الجدول السابق رقم (7) نتائج تقديرات معلمات الأجل القصير لكل معادلة من معادلتي مؤشر معدل الفقر، وأظهرت نتائج تقدير المعادلتين أن متغيرات النموذج المستقلة (المؤشر العام للتطور المالي، مؤشر تطور المؤسسات المالية، مؤشر الأسواق المالية، مؤشر معدل النمو الاقتصادي، مؤشر معدل التضخم) كلها ذات معنوية احصائية عند مستوي معنوية 5%، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لتلك المؤشرات أكبرمن 5% لكل المتغيرات مما يدل علي أنها تؤثرعلي المتغير التابع (معدل الفقر)، وبخصوص التوقعات القبلية جاء بعضها على النحو المتوقع، والأخرعلى غير المتوقع حيث أوضحت نتائج الجدول التالي:

- من المعادلة الأولي: تميزت معلمة معامل تصحيح الخطأ بدلالتها الاحصائية وأشارتها السالبة وبلغت نحو 14% بمعني أن سرعة تعديل أخطاء الأجل القصير تجاه توازن الأجل الطويل تتم بمعدل 14% سنويا وبالتالي تستغرق فترة التعديل نحو 7.1 سنة.
- من المعادلة الثانية: تميزت معلمة معامل تصحيح الخطأ بإشارتها السالبة ودلالتها الاحصائية وبلغت -0.30 بما يعني أن سرعه تعديل أخطاء الأجل القصير تجاه توازن الأجل الطويل تتم بمعدل 30%سنويا، أي أن فترة التعديل تستغرق 3.3 سنة.
- أن المؤشر العام للتطور المالي(FD) ذو معنوية احصائية وأن معامل المرونة ذو اشارة سالبة وذلك يعني وجود علاقة عكسية بين المؤشر العام للتطور المالي ومعدل الفقر، حيث يؤدي زيادة المؤشر العام للتطور المالي بنسبة 1% إلي انخفاض معدل الفقر بنسبة 0.25% .
- أن مؤشر تطور المؤسسات المالية ذو معنوية احصائية وأن معامل المرونة ذو اشارة سالبة وذلك يعني وجود علاقة عكسية بين مؤشر تطور المؤسسات المالية ومعدل الفقر، حيث يؤدي زيادة مؤشر تطور المؤسسات المالية بنسبة 1% إلي انخفاض معدل الفقر بنسبة 0.46%.
- أن مؤشر الاسواق المالية ذو معنوية احصائية وأن معامل المرونة ذو اشارة سالبة وذلك يعني وجود علاقة عكسية بين مؤشر الاسواق المالية ومعدل الفقر، حيث يؤدي زيادة مؤشر الاسواق المالية بنسبة 1% إلي انخفاض معدل الفقر بنسبة 0.17%.

ويرجع الدور الايجابي للتطور المالي في الحد من ظاهرة الفقر في مصر في الأجل القصير، للتطور في مجال نظم الدفع وتكنولوجيا المعلومات، وتقديم خدمات الحفظ والإيداع وإدارة الضمانات بشكل متقدم، بهدف دعم بنية الأسواق المالية في مصر، وقد أطلاق البنك المركزي المصري عدد من المبادرات لدعم مفهوم الشمول المالي لتشمل عدة جوانب منها: تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشأت الصغيرة والمتوسطة، ومبادرة تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، وتعزيز البنية التحتية للشمول المالي وخلق بيئة ملائمة له من خلال تعزيز كفاءة نظم الدفع، وتطوير وتحديث تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري، وتم تفعيل تشغيل أوامر الدفع عن طريق الهاتف المحمول، وتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الأنترنت، وتطوير الخدمات المالية الرقمية والمصرفية الإلكترونية، والاهتمام بالبيانات والدراسات السوقية.

- أن مؤشر معدل النمو الاقتصادي ذو معنوية احصائية وأن معامل المرونة ذو اشارة موجبة وذلك يعني وجود علاقة طردية بين مؤشر معدل النمو الاقتصادي ومعدل الفقر، حيث يؤدي زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1% إلي زيادة معدل الفقر بنسبة 0.05% وذلك في المعادلة الاولي، وبنسبة 0.04% في المعادلة الثانية، ويمكن تفسير أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي لم يصاحبها انخفاض في مؤشر معدل الفقر في مصر، وذلك بسبب أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي لم يصاحبها توزيع عادل للدخل القومي، حيث أن أثار النمو الاقتصادي ذهبت للأغنياء وزادوا ثراء، بينما لم يترتب علىه أثار إيجابية على الفقراء.

- أن مؤشر معدل التضخم ذو معنوية احصائية وأن معامل المرونة ذو اشارة موجبة وذلك يعني وجود علاقة طردية بين مؤشر معدل التضخم ومعدل الفقر، حيث يؤدي زيادة معدل التضخم بنسبة 1% إلي زيادة معدل الفقر بنسبة 0.26% وذلك في المعادلة الاولي، وبنسبة 0.01% في المعادلة الثانية، ويمكن تفسير ان معدل التضخم يرتبط بعلاقة طردية مع معدل الفقر في مصر، حيث مع ارتفاع معدلات التضخم تصبح اسعار السلع والخدمات اكثر ارتفاعا، ومع عدم مرونة الجهاز الانتاجي وثبات الدخول، يؤدي ذلك إلى عدم قدرة ذوي الدخول المنخفضة والثابتة على الحصول على احتياجاتهم من تلك السلع والخدمات مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في مصر. كذلك قيام الحكومات المصرية المتعاقبة بتطبيق مجموعات ضرورية من الإصلاحات الاقتصادية والتي كان من بينها تحرير سعر صرف الجنية المصري، ورفع أسعار الفائدة، ورفع الدعم عن العديد من السلع الاساسية، وارتفاع أسعار الطاقة، وترتب على تلك الإصلاحات زيادة أسعار السلع والخدمات، وبالتالي عدم قدرة ذوي الدخول المنخفضة والثابتة على الحصول على احتياجاتهم من تلك السلع، مما ترتب عليه زيادة مؤشر معدل الفقر في مصر.

الاختبارات القياسية للتأكد من سلامة النموذج:

يوضح الجدول التالي رقم (8) الاختبارات القياسية النموذج في الأجل القصير

جدول 8: الاختبارات القياسية النموذج في الأجل القصير

بيان / الاختبار	المعادلة الاولي POV=F ((FD), (EG), (INF))		المعادلة الثانية POV=F ((FI), (INF), (EG), (FM))	
(1-4-5) اختبار الارتباط الذاتي Serial Correlation (LM Test)	F-Statistic	3.934056	F-Statistic	54.18766
	Prob	0.0810	Prob	0.0956
	F-Statistic Prob أكبر من 5% نقبل الفرض العدم H0 القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي		F-Statistic Prob أكبر من 5% نقبل الفرض العدم H0 القائل بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي	
(2-4-5) اختبارعدم ثبات التجانس للتباين Heteroskedasticity Test: ARCH	F-Statistic	1.878772	F-Statistic	1.420534
	Prob	0.1832	Prob	0.2450
	F-Statistic Prob أكبر من 5% نقبل الفرض العدم H0 القائل بعدم تجانس البواقي بين المتغيرات أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس.		F-Statistic Prob أكبر من 5% نقبل الفرض العدم H0 القائل بعدم تجانس البواقي بين المتغيرات أي أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التجانس.	

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من خلال البرنامج الإحصائي Eveiws-10

(5-4-3) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي اختبار Jaque-Bera

يقوم الاختبار على فرض العدم بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وجاءت القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5% للمعادلتين، بما يعني قبول فرض العدم. وهذا ما يوضحه الشكلين التاليين رقم (7)، ورقم (8).

للمعادلة الأولي

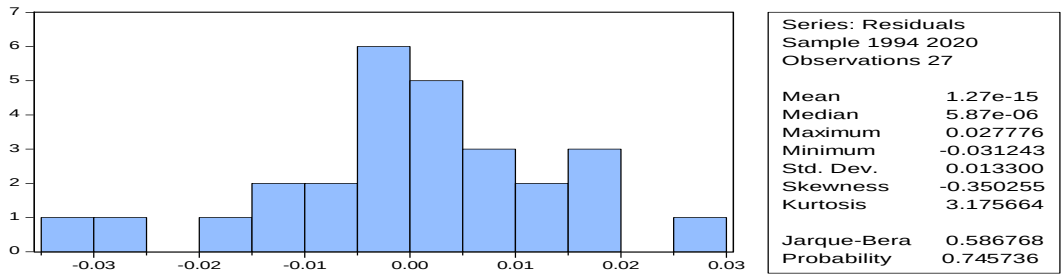

شكل 7: اختبار التوزيع الطبيعي للمعادلة الأولي

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من خلال البرنامج الإحصائي Eveiws-10

قيمة احتمالية الاختبار أكبر من 5% أذن البواقي تتوزع طبيعيا

للمعادلة الثانية

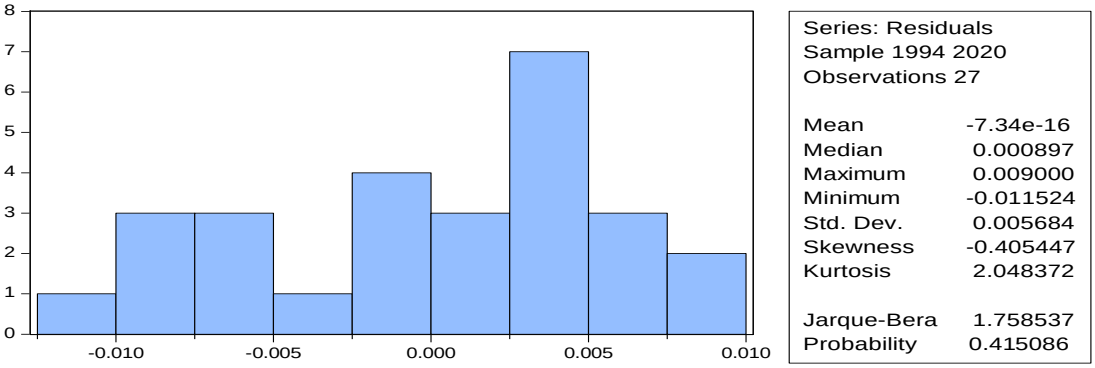

شكل 8: اختبار التوزيع الطبيعي للمعادلة الثانية

المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من خلال البرنامج الإحصائي Eveiws-10

قيمة احتمالية الاختبار أكبر من 5% أذن البواقي تتوزع طبيعيا

(6) نتائج وتوصيات الدراسة

(6-1) نتائج الدراسة

- استهدفت الدراسة التحقق من وجود علاقة بين مؤشرات التطور المالي ومؤشر الفقر في مصر. وتقدير معلمات تلك العلاقة في الأجلين القصير والطويل، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم الاعتماد علي نموذج (ARDL- Bonds Test) كمدخل للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ ECM،وتم استخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (1990-2020) لمتغيرات الدراسة، التي تمثلت في مؤشر الفقر والذى تم التعبير باستخدام مؤشر نسبة الفقراء لإجمالي عدد السكان (Pov)، وثلاثة مؤشرات للتطور المالي صادرة من صندوق النقد الدولي متمثلة في المؤشر العام للتطور المالي(FD) الذي بدوره يعتمد علي مؤشرين أحدهما خاص بتطور المؤسسات المالية(FI) والأخر يتعلق بالأسواق المالية(FM)، بالإضافة إلى معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم لجودة توفيق مقدرات النموذج. واستخدمت الدراسة الأساليب القياسية، حيث أجريت اختبارات جذر الوحدة، مثل اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، واختبار فيليب- بيرون (PP) لاختبار استقرار السلاسل الزمنية للدراسة والتي أظهرت استقرارية بعضها عند المستويات الأصلية I(0) والبعض الأخري عند الفروق الأولي(1)I. وأظهرت اختبارات الحدود (Bonds Test) كمدخل للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات التطور المالي ومؤشر الفقر، كما تميزت معلمة معامل تصحيح الخطأ لكل من المؤشر العام للتطور المالي ومؤشري تطور المؤسسات والأسواق المالية بدلالتها الاحصائية وقيمتها السالبة.
- أظهرت نتائج التحليل في الاجل الطويل أن متغيرات الدراسة المستقلة (المؤشر العام للتطور المالي، مؤشر تطور المؤسسات المالية، مؤشر الأسواق المالية، مؤشر معدل النمو الاقتصادي، مؤشر معدل التضخم) كانت معظمها غير معنوية احصائية، مما يدل علي أنها غير ذات تأثير علي المتغير التابع (معدل الفقر) ، ويمكن تفسير ذلك بأنه على الرغم من التحسن الملحوظ في مستويات التطور المالي وزيادة حجم القطاع المصرفي ألا أن التطور المالي لم يكن له دور إيجابي في الحد من ظاهرة الفقرعلي الاجل الطويل بسبب سوء إدارة الموارد وعدم كفاءة الأنظمة المالية، وعدم تطور مكونات القطاع المالي المصرفي والأسواق المالية ووجود اختناقات في مصادر تعبئة المدخرات، مما يعيق عمل الوساطة المالية في تحويل هذه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية الأكثر احتياجا.
- أظهرت نتائج التحليل في الاجل القصيرأن مؤشرات التطور المالي(المؤشر العام للتطور المالي، مؤشر تطور المؤسسات المالية، مؤشر الأسواق المالية) كانت ذات معنوية احصائية، مما يدل علي أنها تؤثرعلي معدل الفقر في مصر ويرجع الدور الايجابي للتطور المالي في الحد من ظاهرة الفقر في مصر في الأجل القصير، للتطور في مجال تقديم الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت، وتعزيز البنية التحتية للشمول المالي، وتطوير الخدمات المالية الرقمية
- أظهرت النتائج أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي لم يصاحبها انخفاض في مؤشر معدل الفقر في مصر في الاجل القصير، وذلك بسبب أن هناك عدم عدالة في توزيع عائد النمو الاقتصادي ترتب عليها اتساع الفجوة أكثر بين الاغنياء والفقراء.

- أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين مؤشر معدل التضخم ومعدل الفقر في مصر في الاجل القصير، ويمكن تفسير ذلك بقيام الحكومات المصرية المتعاقبة بتطبيق مجموعات ضرورية من الإصلاحات الاقتصادية والتي كان من بينها تحرير سعر صرف الجنية المصري، ورفع أسعار الفائدة، ورفع الدعم عن العديد من السلع الاساسية، وارتفاع أسعار الطاقة، وترتب على تلك الإصلاحات زيادة أسعار السلع والخدمات، وبالتالي عدم قدرة ذوي الدخول المنخفضة والثابتة على الحصول على احتياجاتهم من تلك السلع، مما ترتب عليه زيادة مؤشر معدل الفقر في مصر.

(2-6) توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في دور التطور المالي في الحد من ظاهرة الفقر في مصر في المستقبل فيما يلي:

- يجب الجمع بين إعادة الهيكلة المالية والإصلاح المؤسسي، مما يجعل القطاع المالي في مصر أكثر تطورا وكفاءة، مما يؤدي به إلى تقديم منتجات وخدمات مالية أفضل جودة للفقراء، وذلك من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المالية المدفوعات الالكترونية، فتح حسابات مصرفية، توفير الائتمان، خدمات التأمين بنوعية جيدة وتكاليف معقولة.
- ضرورة توسيع نطاق وصول الموارد المالية للفقراء، وذلك من خلال تعزيز دورالبنوك المتخصصة في الوساطة المالية، ويجب على الحكومة إزالة القيود والعقبات التي تعرقل دون داع قدرة البنوك على تصميم منتجات قروض تقديمها للفقراء
- يتعين العمل على تشجيع المؤسسات المالية على توفير الائتمان المتناهي الصغر وتيسير إجراءاته، بحيث يمكن استخدامه في تمويل التعليم مما يحسن من فرص الفقراء على الحصول على وظائف، وكذلك استخدامه في الاستثمار في المجالات الحرفية أو الصناعات الصغيرة.
- يجب أن يصاحب النمو الاقتصادي عدالة في توزيع الدخل، ويجب إعادة النظر في سياسات النمو وجعله أكثر ملائمة للفقراء النمو المحابي للفقراء، فالحد من الفقر يتطلب تسريع النمو الاقتصادي، وتغيير تركيبة توزيع الدخل، وتحديد أفضل السياسات الداعمة للفقراء.
- ضرورة الاهتمام بالسياسات الداعمة للنمو الاقتصادي، وكذلك العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار ومحاربة التضخم، وذلك للحد من الفقر وقليل الفجوة بين الاغنياء والفقراء.
- يجب توفير برامج الحماية الاجتماعية للفقراء للتقليل من حدة تأثير معدلات التضخم على معدل الفقر، بما يعزز من قدراتهم للحفاظ على دخولهم الحقيقية قدر المستطاع.
- يجب تفعيل دور جهاز حماية المستهلك لتوجيه وارشاد المستهلكين نحو الاسعار العادلة.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

إبراهيمي، عبد الحميد (1999). العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان .

https://books4arabs.com/B5/books4arab.com_0308.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1996). تقرير اجتماعات الخبراء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية، 1(1)،1-73.

https://news.un.org/ar/tags/brnmj-lmm-lmthd-lnmyy-0

البنك المركزي المصري، نشرات شهرية وتقارير سنوية، أعداد مختلفة https://www.cbe.org.eg

البكل، أحمد سعيد؛ الحداد، أيمان فاروق (2022). الشمول المالي وانعكاساته علي معدل النمو الاقتصادي في مصر، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة بني سويف، 15(14)، 155-192.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2021)،بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك،

https://www.capmas.gov.eg.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2019)، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك،

https://www.capmas.gov.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2014)، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك،

https://www.capmas.gov.eg.

بودية، محمد جميل مراد (2020). أثر التطور المالي على الحد من معدلات الفقر في الجزائر – دراسة قياسية، **مجلة دفاتر اقتصادية**، 16(2)،1-16 .

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/137492.

حسانين، خالد عبد الحميد (2018). تطور الفقر وأنماط الاستهلاك الغذائي في مصر (دراسة تحليلية تطبيقية)، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 55(2)،249-280.

حصر، نادية (2009). تحليل وقياس الفقر في الجزائر- دراسة تطبيقية في ولاية سطيف، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

دنواني، زوليخة؛ غربي، ناصر صلاح الدين (2021). المساهمة المباشرة للتطور المالي في الحد من الفقر– دراسة مسحية لدول شمال افريقيا والشرق الاوسط، **مجلة دفاتر اقتصادية**، 12(1)،، 185-196.

رمسيس، نادية (1984). النظرية الغربية والتنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، **مجلة المستقبل العربي**، **مركز دراسات الوحدة العربية**، 6(55)، 335- 351 .

عبد الجواد، راضي السيد (2021). العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990: 2018): دراسة تحليلية قياسية، **مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية**، 58(1)، 521-556 .

العدل، محمد رضا (1995). النظرية الافتصادية الكلية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة .

عطية، فيليب (1992). أمراض الفقر - المشكلات الصحية في العالم الثالث.

فواز، محمود أحمد (2021). دراسة أثر السياسات المالية والنقدية على الحد من الفقر – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (1990-2020)، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، 12(4)، 79-100.

مبارك، عبد النعيم محمد (1999). مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية.

مدكور، ابراهيم (1975). معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

نصار، هبة أحمد (1992). الإصلاح الاقتصادي واثاره التوزيعية، بعض الأثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

نور الدين، جهاد أحمد (2020). دور السياسة النقدية في الحد من ظاهرة الفقر في مصر خلال الفترة من 1991إلي 2018، **مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية**، 57 (2)، 1-175 .

يحيي، حسين؛ الربيعي، عبدالله؛ بدر، ماجد(2001). قياس الفقر وتوزيع الدخل في الأردن، بحوث اقتصادية عربية، 10(24).

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية

Adams Jr, R. H. (2004). Economic growth, inequality and poverty: estimating the growth elasticity of poverty. *World development*, 32(12), 1989-2014.

Adongo, J., & Deen-Swarray, M. (2006). Poverty alleviation in rural Namibia through improved access to financial services (No.109). *Namibian Economic Policy Research Unit.*

Bashir, A. H. M. (2018). Reducing poverty and income inequalities: Current approaches and Islamic perspective. *Journal of King Abdulaziz University: Islamic Economics*, 31(1).

Beck, T. & Levine, R. (2004). Stock markets, banks, and growth: Panel evidence. *Journal of Banking & Finance*, 28(3), 423-442.

Beck, T. (2002). Financial development and international trade: Is there a link? *Journal of international Economics*, 57(1), 107-131.

Ben-Mekadour, A. (2013). Evolution of the financial system and economic growth, Dar AlRaya for Publishing and Advertising, Amman (Jordan).

Boukhatem, J. (2016). Assessing the direct effect of financial development on poverty reduction in a panel of low-and middle-income countries. *Research in International Business and Finance*, 37, 214-230.

Breunig, R., & Majeed, O. (2020). Inequality, poverty and economic growth. International Economics, 161, 83-99.

Chemli, L. (2014). The nexus among financial development and poverty reduction: an application of ARDL approach from the MENA region. *Journal of Life Economics*, 1(2), 133-148.

Čihák, M., Demirgüč-Kunt, A., Feyen, E., & Levine, R. (2013). Financial development in 205 economies, 1960 to 2010 (No. w18946). *National Bureau of Economic Research.*

Dahi, O. & Demir, F. (2012). Asymmetric Effects of Financial Development on South- North Trade: Panel Data Evidence from Emerging Markets. *Journal of Development Economics*, 94, (1)139-149.

Destek, M. A.; Sinha, A., & Sarkodie, S. A. (2020). The relationship between financial development and income inequality in Turkey. *Journal of Economic Structures*, 9(1), 1-14.

Dhrifi, A. (2013). Financial development and poverty: what role for growth and Inequality. International Journal of Academic Research in Accounting, *Finance and Management Sciences*, 3(4), 119-129.

Dobronogov, A., & Iqbal, F. (2007). Economic growth in Egypt: Constraints and determinants. *Journal of African Development*, 9(1), 31-66.

Donou-Adonsou, F. & Sylwester, K. (2016). Financial development and poverty reduction in developing countries: new evidence from banks and microfinance institutions. Review of Development Finance, 6(1), 82-90.

Erdem, E., & Tugcu, C. T. (2012). Higher Education and Unemployment: a cointegration and causality analysis of the case of Turkey. *European Journal of Education*, 47(2), 299-309.

ESCWA (Economic and Social Commission for Western Asia), (2005). Economic Trends and Impacts: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected ESCWA Member Country, 3. United Nation, New York.

Iheanacho, E. (2016). The impact of financial development on economic growth in Nigeria: An ARDL analysis. Economies, 4(4), 26.

IMF (2020). World Economic Outlook April 2020: The Great Lockdown, Washington, DC, International Monetary Fund.

International Labour Organization (2015). Decent work. Retrieved from http://ilo.org/global/topics/decent-work/lang--en/index.htm

Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. (2008). Financial development and poverty reduction: can there be a benefit without a cost? Available at SSRN 1112204.

Kiendrebeogo, Y. (2010). Développement financier et pauvreté dans l'UEMOA. Université Bordeaux IV-Larefi, Working Paper.

Kpodar, K., & Jeanneney, S. G. (2011). Financial development and poverty reduction: Can there be a benefit without a cost?. *The Journal of development studies*, 47(1), 143-163.

Lee, N., & Sissons, P. (2016). Inclusive growth? The relationship between economic growth and poverty in British cities. *Environment and Planning A: Economy and Space*, 48(11), 2317-2339.

McKinnon, RI. (1973). Money and Capital in Economic Development, The American Political Science Review, 68, 1822-1824.

Narayan, P. K.(2004). Fiji's tourism demand: the ARDL approach to cointegration. Tourism Economics, 10(2), 193-206.

Nindi, A. G., & Odhiambo, N. M. (2015). Poverty and economic growth in Swaziland: An empirical investigation. Managing Global Transitions, 13(1), 59.

Pesaran, M.H.; Shin, Y., & Smith, R.J., (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics 16*, 289–326.

Pradhan, R. P. (2010). The nexus between finance, growth and poverty in India: The cointegration and causality approach. Asian Social Science, 6(9), 114-122.

Uddin, G.S., Kyophilavong, P., Sydee, N., (2012). The casual nexus of banking sector development and poverty reduction. *International Journal of Economics and Financial Issues* 2, 304–311.

Youssouf, K. (2012).The Effects of Financial Development on Trade Performance and The Role of Institutions. Economic Bulletin, 32 (3), 2546-2559.

The role of financial development to reduce poverty in Egypt during the Period (1990-2020): Analytical - Econometric Study

Dr. Mohamed Abdel Aleem Saber

Abstract

The study aimed to examine the relationship between the development of the financial sector and the phenomenon of poverty reduction in Egypt، using time series data for the period (1990-2020). The (ARDL – Bounds Test) model is used as an entry point for co-integration to verify the direction of the causation relationship in the long term between the study variables.

While Error correction (ECM) is used to test the mechanisms of the relationship in the short term. The results of the study showed the existence of a long-term equilibrium relationship between the indicators of financial development and the poverty index. The parameter of the error correction coefficient for each of the general indicators of financial development and the indicators of the development of institutions and financial markets was distinguished by its statistical significance and its negative value. The results of the study showed that the financial development didn't have a positive role in reducing the phenomenon of poverty during the period (1990-2020)، as financial institutions failed to provide the necessary funding for the poor to increase their productive assets، improve their incomes and protect from economic crises، due to some difficulties. The study showed that the increase in economic growth rates was not accompanied by a decrease in the poverty index in Egypt، because the increase in economic growth rates was not accompanied by a fair distribution of national income. Moreover, the study showed the negative impact of the increase in inflation rates، during the years of study on the poverty index.

Keywords

Financial development - poverty - financial institutions - financial markets - (AEDL) model - error correction model (ECM).

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

صابر، محمد عبد العليم(2022). دور التطور المالي للحد من ظاهرة الفقر في مصر خلال الفترة (1990-2020):دراسة تحليلية قياسية. **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 59(4)، 167 -204.